توجيه الطلب على التعليم العالي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م

مقبول للنشر في مجلة العلوم التربوية والنفسية – جامعة الفيوم

وسيتم نشره بإذن الله في العدد (٩) لعام ٢٠١٨ (مرفق موافقة النشر)

د. محمد بن عبدالله الزامل

أستاذ أصول التربية المشارك، كلية التربية، جامعة الملك سعود

الرياض، المملكة العربية السعودية، ص.ب (٢٤٥٨)، الرمز (١١٤٥١)

E-mail: malzamil@ksu.edu.sa

توجيه الطلب على التعليم العالي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع الطلب على التعليم العالي المملكة العربية السعودية، وقدرة مؤسساته في الاستجابة له، وتحديد توجهات رؤية المملكة ٢٠٣٠م نحو التعليم العالي، والتعرف على درجة توافق استيعاب الطلبة في البرامج التعليمية بمؤسسات التعليم العالي مع توجهات رؤية المملكة ٢٠٣٠م، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وبعد تحليل رؤية المملكة ٢٠٣٠م والتعرف على توجهاتها نحو التعليم العالي وكذلك تحليل واقع الطلب على التعليم العالي بالمملكة وبرامجه التعليمية توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: معدلات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي تشير إلى أن غالبية خريجي الثانوية يتم استيعابهم لبرامج البكالوريوس بنسبة تصل إلى (٨١,١%)، انخفاض معدلات نمو الاستيعاب ببرامج البكالوريوس خلال العام ١٤٣٧/١٤٣٨هـ، بنسبة (-١٤,٧٤%)، لا تزال نسب الاستيعاب في البرامج النظرية (العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية) تمثل النسبة الأعلى من اجمالي المقبولين والمقيدين، نسبة الباحثين عن العمل من حملة درجة البكالوريوس تفوق بقية الدرجات العلمية، وتشير البيانات إلى أن نصف المتعطلين السعوديين يحملون الشهادة الجامعية، تعاني بعض مخرجات مؤسسات التعليم العالي من عدم موائمتها مع متطلبات سوق العمل، وقد أكدت الدراسة على ضرورة إعادة النظر في سياسات استيعاب الطلبة في برامج دبلومات ما فوق المرحلة الثانوية وفي البرامج المتوافقة مع رؤية المملكة العربية السعودية، توسيع فرص استيعاب الإناث في مؤسسات التعليم العالي لمواجهة الزيادة السنوية في أعداد الخريجات من المرحلة الثانوية مقارنة بالرجال، إتاحة القبول في البرامج ذات البعد التطبيقي الذي يؤهل الطلبة للإنخراط في مجالات الصناعة والخدمات المساندة كالمعدات الصناعية والاتصالات وتقنية المعلومات مما يسهم في خلق فرص عمل نوعية في الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي –الطلب على التعليم – رؤية المملكة ٢٠٣٠م – التنمية الاقتصادية

The demand for Higher Education in the Light of the Kingdom's Vision 2030

Dr. Mohammed Ibn Abdullah Al-Zamil .
Associate Professor of Education Pedagogy
College of Education
King Saud University Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia, PO Box (2458): code: (11451)
e-mail: mazamil@ksu.edu.sa

Abstract:
The objective of this study is the demand for Higher Education in the Kingdom of Saudi Arabia, and the ability of its institutions to respond to the demand, as well as specifying the Kingdom's Vision 2030 towards the Higher Education. The study also aims at identifying the degree of conformity of the Educational Programs offered by the Higher Education Institutions with the Kingdom's Vision 2030.

The study applied the Analytical Descriptive Approach, after the Kingdom's Vision was analyzed, and identifying its objectives towards the Higher Education, as well as the analysis of the demand of Higher Education with its Educational programs, therefore, the study has come out with the followings findings:

The rate of joining Higher Educational Institutions indicates that the majority of secondary schools graduates were admitted for the bachelor degree programs constitute (81.1%), the percentage rate was lowered down for bachelor degree programs during the year 1437-1438H, with the percentage of (14.74%).

The admission rate for Theoretical Programs (humanities, Educational and Social) still keeps the higher percentage of the total admitted and registered students, the percentage of the unemployed job-seekers of the bachelor degree holders, has overcome the scientific degrees holders. The data indicated that half of the unemployed Saudis are university graduates.

The study also refers to the fact that some Higher Educational Institutions lack the conformity needed with the Labor Market. The study ensured the necessity of revising the policies of admitting students in the Diploma Programs after the secondary stage, and in programs that are in conformity with the Kingdom's Vision.

The study recommended recruiting the secondary schools female graduates in the Higher Education institutions as a response to the annual increase of the female graduates in comparison with the male graduates, an opportunity has to be given for the Applied and Practical programs, which qualify students in the field of Industry and Support Services such as Industrial Apparatus, Communications and Information technology, which would create job opportunities for the National Economy.

Key-Words: higher education, demand for education, Kingdom's Vision 2030, economic development.

توجيه الطلب على التعليم العالي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م

مقبول للنشر في مجلة العلوم التربوية والنفسية – جامعة الفيوم

وسيتم نشره بإذن الله في العدد (٩) لعام ٢٠١٨ (مرفق موافقة النشر)

د. محمد بن عبدالله الزامل

أستاذ أصول التربية المشارك، كلية التربية، جامعة الملك سعود

الرياض، المملكة العربية السعودية، ص.ب (٢٤٥٨)، الرمز (١١٤٥١)

E-mail: malzamil@ksu.edu.sa

مقدمة:

إن التحولات الاقتصادية تؤدي بالضرورة إلى ربط التعليم بالتطوير الاقتصادي وآليات السوق، ففي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي كان الحوار يدور حول إتاحة الفرص التعليمية، وقد نبع هذا الحوار من منطلق اجتماعي، في جو من التفاؤل والنمو الاقتصادي والثقة من تدخل الدولة لصالح الضمان الاجتماعي، وفي أواخر الستينيات بدأ معدل النمو الاقتصادي في التباطؤ، ثم شهدت بداية السبعينيات إرهاصات الانكماش الاقتصادي الذي بلغ ذروته إبان أزمة البترول عام ١٩٧٣م، فزاد العجز في ميزان المدفوعات، مما دفع الكثير من الدول إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي الذي اشترط الحد من الديون القومية، مما أثر بدوره على الإنفاق العام.

والتعليم مثله مثل القطاعات الحكومية الأخرى كان عليه أن يبرر كم الإنفاق الحكومي عليه، وأن يربط السياسة التعليمية بالقدرة على الإسهام في التقدم الاقتصادي، وفي ظل التدهور الاقتصادي ساد الرأي حينذاك، بأن النظام التعليمي لا يقوم بدوره اللازم، فكان لابد من تحول التعليم لخدمة الاحتياجات الاقتصادية، وكان السؤال المطروح هل يظل تقرير سياسة المناهج الدراسية حكراً على التربويين؟ وواكب هذا كله سيادة النظرية الرأسمالية على الفكر العالمي، فأصبح الاهتمام بالسوق الحرة والاقتصاد الحر، وتخفيض الإنفاق الحكومي هو النغمة السائدة (Troman, 1989, 280).

ومن هنا فإن الاقتصاد العالمي الجديد لم يؤثر في قطاع العمل فقط، بل امتد تأثيره إلى التعليم في الكثير من دول العالم، ذلك أن الحاجة لقوة عاملة أكثر تعليماً، كانت الحافز لصانعي السياسة التعليمية على التوسع في التعليم وزيادة جودته، وعلى الرغم من استمرار أوجه الاختلاف في النظم التعليمية بين دول العالم، فإن الاقتصاد العالمي الجديد يرغم تلك الدول على الاتجاه إلى قضايا تعليمية متشابهة (Ashton & others, 1993, 125).

فالتعليم يعتبر أحد أهم الأنظمة المكونة لأي مجتمع معاصر وذلك لاعتبارات عدة أهمها أنه الوسيلة الوحيدة لتمكين الأفراد من اكتساب القدرات والمهارات والمعارف بشكل منظم بغرض استخدامها بفاعلية في أنشطة مهنية واجتماعية، وينظر إلى النظام التعليمي باعتباره مكوناً اقتصادياً واجتماعياً وتقنياً معقداً لأية دولة (Egorshin et al., 2007).

ويؤكد إيثال (Aithal) أن التعليم يلعب دوراً رئيساً في نمو وازدهار المجتمعات، فالتعليم إما أن يبني قوالب شخصية مكررة، أو أن ينمي ذكاء الأفراد ليولد المواهب والإبتكارات، مما يلزمنا بتهيئة الفرص لبناء نظم تعليمية رائدة تقود المجتمع في الألفية الثالثة. (Aithal, 2016, p225)

وتشير استراتيجية الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٢٠م إلى أن التنمية لا يمكن أن تتقدم دون نشر للمعرفة يؤدي إلى تنميه المهارات، ويوفر رأس المال البشري القادر على قيادة دفة النمو، وهذا لن يتحقق دون وجود نظام تعليمي جيد وتدريب فاعل، مع وجود تقدم تقني داعم للعملية التعليمية، ما يساعد النظام التعليمي على تعزيز مؤشرات البحث والابتكار وبراءات الاختراع، والتي أضحت تعد من رؤوس الأموال غير الملموسة التي تزيد من القيمة السوقية لقطاع المؤسسات التعليمية وغيرها من مؤسسات القطاع الخاص. (Pelinescu, 2015, p184)

وتشير إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن الفترة بين ١٩٧١م و ١٩٩٨م إلى أن هناك ارتباطًا إيجابيًا بين مدة الدراسة ونصيب الفرد من الدخل القومي، كما أن تطوير القوى العاملة في الولايات المتحدة خلال (٥٠) عامًا أدى إلى زيادة الإنتاجية بنسبة (٣٣%)، كما أشارت إلى أن زيادة مدة الدراسة لسنة واحدة يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٦%)، كما تشير الإحصاءات إلى أن زيادة رأس المال البشري بنسبة (١%) يؤدي إلى زيادة معدل النمو بنسبة (٠,١٣%). (Pelinescu, 2015, p185)

وبين كروس وماك قريث (Kruss and McGrath) أن بعض الدراسات تشير إلى وجود علاقة بين الالتحاق بالتعليم والابتكار التكنولوجي والإنتاج والتنمية، كما أكدت الدراسات على أن معدلات البطالة أعلى لدى الحاصلين على مستويات تعليمية دنيا، بينما تكون أقل لدى الفئات ذات المستويات التعليمية العليا. (Kruss and McGrath, 2015, p22.p26)

ومن جانب آخر أكد هارون (Haroon) أن معدلات البطالة طويلة الأجل ترتبط إرتباطًا قويًا مع التحصيل التعليمي للأفراد، حيث أن الطلب على اليد العاملة في جنوب أفريقيا أكبر لدى أولئك الذين هم على درجة عالية من التعليم، حيث تشير نسبة البطالة لدى أصحاب المستويات التعليمية العالية (٤,٢%) بينما تبلغ النسبة لمن أنهى المستويات من (٨-١١) (٣٠,٩%). (Haroon el. 2014, p5)

وهذا ما دفع غالبية دول العالم إلى السعي نحو تحسين معدلات الالتحاق بالتعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة، وبذلت السبل في تهيئة فرص الوصول الشامل إلى التعليم العالي، ويشير تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٧م إلى أن عددًا من الدول الأسيوية حققت تقدمًا مذهلًا في مؤشر التعليم العالي والتدريب، وتحديدًا سنغافورة التي إحتلت المركز الأول عالميًا، بينما حلت المملكة العربية السعودية في المرتبة (٤٣) من بين (١٣٧) دولة على مستوى العالم. (Schwab, 2017, p330-330)

وقد سعت المملكة العربية السعودية كغيرها من الدول إلى إقرار برامج وطنية تقود التنمية في الطريق الصحيح حيث اعتمد برنامج التحوّل الوطني جملة من الأهداف الاستراتيجية الداعمة لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، ولعل من الأولويات التي يسعى البرنامج لتحقيقها، المساهمة في توليد الوظائف في القطاعات غير الحكومية بحلول عام ٢٠٢٠م، بما يسهم في تنمية الفرص للجميع، والمساهمة في تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، إلى جانب المساهمة في تعظيم المحتوى المحلّي، ما يعزز الارتقاء بالقيمة المضافة للمحتوى المحلي، والتقليل من الاعتماد على الواردات وخلق فرص العمل، مع التوجه إلى التحوّل الرقمي، ما يعزز تنمية البنية التحتية الرقمية، وتنشيط القطاعات الاقتصادية، ودعم الصناعات ومنشآت القطاع الخاص، والدفع نحو تطوير نماذج الأعمال بين القطاعين الحكومي والخاص. (برنامج التحول الوطني، ٢٠١٦، ١١)

كما أكد البرنامج في هدفه الاستراتيجي الأول على إتاحة خدمات التعليم لكافة شرائح الطلاب، وأكد في هدفه السادس على تعزيز قدرة نظام التعليم لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، وتزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لموائمة احتياجات سوق العمل المستقبلية. (برنامج التحول الوطني، ٢٠١٦، ٦٢)

يعتبر التعليم حجر الزاوية في أجندة رؤية المملكة ٢٠٣٠ من أجل بناء مجتمع نابض بالحياة. وتهدف الرؤية من خلال النظام التعليمي والأكاديمي إلى خلق قوة عاملة ماهرة تعزز النمو الاقتصادي، ولتحقيق ذلك تتجه بوصلة التنمية لتطوير مراحل التعليم المختلفة بدءًا من التعليم العام ومرورًا بالتعليم العالي، مع التوسع في برامج التدريب التقني والمهني وتطويرها ونشرها في جميع المناطق، مستهدفة رفع الكفاءة التعليمية وتطوير القدرات المهارية والمعرفية، وما يتضمنه ذلك من تطوير للبيئة التعليمية

والأكاديمية، وصولًا لمخرجات توائم متطلبات سوق العمل، معززة بالخبرات اللازمة، ومهيأة بالتدريب المواكب للمعارف والتقنيات الحديثة. (vision2030. 2016)

مشكلة الدراسة:

أولت تجارب الدول النامية التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الاهتمام الأكبر مقارنة بالجوانب المادية والطبيعية والمالية في التخطيط دون أن يأخذ تخطيط السكان (القوى البشرية) والموارد البشرية نفس الأهمية الواجبة، وأدى عدم الاهتمام بتخطيط الموارد البشرية وتنميتها وتوفير الموارد البشرية الماهرة عالية المستوى التعليمي إلى عدم تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأصبح السبيل الوحيد يتمثل في "الثروة البشرية" وفي "قوة العمل" وذلك بتطبيق المنهج العلمي في تخطيط الموارد البشرية وبناء وتنمية قدراتنا بالتعليم والتأهيل الجيد والتدريب الراقي المستمر لتحقيق معدلات مرتفعة من التشغيل والإنتاج وبالتالي تحقق التقدم الاقتصادي والتنمية الشاملة والمستدامة (القيسي، ١٩٩٨م).

ويتسم الواقع المعاصر بالعولمة والتعقد وتداخل العلوم والتنافسية الشديدة، وسيكون البقاء للأكثر علمًا، وقدرة على التواجد القوي في الأسواق الدولية. وانعكس هذا الواقع بتداعياته المختلفة على أسواق العمل، فتراجعت فكرة الميزة النسبية في انخفاض أجور الأيدي العاملة، ولم تعد المسألة هي فقط كيفية الموازنة بين عرض العمالة والطلب عليها، بل هي كيفية بناء أفراد لديهم القدرة على العمل الجماعي، والتفكير الذكي المعقد، وخلق المعرفة والإبداع والابتكار في مختلف مجالات العلوم والفنون. هؤلاء هم الذين سيخلقون أسواقًا جديدة، وسيخلقون طلبًا عليهم، ويضيفون إلى ثروة مجتمعهم أكثر مما أنفق عليهم. وهناك أمر آخر وهو أنه لم يعد من الممكن أو المقبول – في ظل هذا الواقع – النظر إلى سوق العمل في مجتمع ما بمعزل عن مختلف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والدولية المحيطة به (النكاس، ١٩٩٣م).

ومن هذه المنطلقات تبنت رؤية المملكة ٢٠٣٠م عددًا من التوجهات التي من شأنها أن تحقق خلالها تنمية اقتصادية تقودها إلى تحقيق مراكز عالمية متقدمة في كافة مجالات الحياة، حيث شملت التوجهات أبعادًا اقتصادية واجتماعية وثقافية تمحورت حول الاهتمام بالفرد وتطوير قدراته ومهاراته ليصبح قيمة مضافة في نهضة بلده، ومن أبرزها ترسيخ القيم الإيجابية في شخصيات الأفراد عن طريق

تطوير المنظومة التعليمية والتربوية بجميع مكوناتها، وتوفير فرص التدريب والتأهيل اللازم الذي يمكنهم من الالتحاق بسوق العمل، ومواصلة الاستثمار في التعليم والتدريب وتزويد الأبناء بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل. (رؤية المملكة٢٠٣٠، ٢٠١٦، ٢٨-٣٦)

كما أكدت الرؤية على دور المرأة في التنمية، أنها المرأة السعودية عنصراً مهمّاً من عناصر قوتنا (إذ تشكل ما يزيد على (٥٠%) من إجمالي عدد الخريجين الجامعيين) وسيُستمر في تنمية مواهبها واستثمار طاقاتها وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة لبناء مستقبلها والاسهام في تنمية مجتمعنا واقتصادنا، وزيادة فرص مشاركتها في سوق العمل من ٢٢% إلى ٣٠%. كما هدفت الرؤية إلى سد الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، والعمل على ضمان الموائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق، وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة وإتاحة الفرصة لإعادة تأهيلهم والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية. مستهدفين خفض نسبة البطالة من (١١,٦%) إلى (٧%) (رؤية المملكة٢٠٣٠، ٢٠١٦، ٣٧-٤٠)

وانطلاقاً من توجهات الرؤية تبنت وزارة التعليم عددًا من المبادرات التي تتصل ببعض التحديات التي تواجهها ولربما أعاقت تحقيق تلك التوجهات، حيث أشارت الوزارة في وثيقة رؤيتها ٢٠٣٠م إلى أن التعليم يواجه بعض التحديات ومنها ضعف موائمة مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل، إلى جانب ضعف بيئة الاستثمار في التعليم الأهلي، وفي المقابل حددت الوزارة بعض الأهداف لمعالجة جوانب القصور وتجاوز التحديات التي تواجهها، ومنها: تعزيز قدرة نظام التعليم والتدريب لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، ورفع مشاركة القطاع الأهلي والخاص في التعليم والتدريب، من أجل أن ينتج جيلاً من الطلبة معززًا بالقيم، ومعدًا بالمهارات الأساسية في تخصصه بشكل متميز.

وفي جانب آخر أظهرت نتائج الهيئة العامة للإحصاء أن أغلب السعوديين الباحثين عن عمل يحملون الشهادة الجامعية حيث بلغت نسبتهم (٤٥,٨%) من إجمالي السعوديين الباحثين عن عمل، يليهم الحاصلون على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها بنسبة (٢٥,١%) في حين كانت نسبة الأميين أقل من الواحد في المائة حيث بلغت (٠,٠٧%) (الهيئة العامة للإحصاء(٢)، ٢٠١٧، ٥٤) وأوضحت نتائج المسح أن معدل البطالة كان الأعلى بين السعوديين الحاصلين على الشهادة الجامعية حيث بل المعدل (١٨%)، يليهم الحاصلين على شهادة الثانوية أو ما يعادلها بمعدل بلغ (١١,٣%)،

كما تشير الإحصاءات إلى أن نسبة العاطلين عن العمل لمن لديهم مؤهل دبلوم فأعلى في التخصصات الإنسانية (كالعلوم التربوية والدراسات الإنسانية والفنون وبرامج العلوم الاجتماعية والتجارية والقانون) تبلغ (٦٧,١%) من مجموع العاطلين عن العمل في هذه الشريحة.(الهيئة العامة للإحصاء(٢)، ٢٠١٧، ٧١)

من هنا تبرز مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي: كيف يمكن توجيه الطلب على التعليم العالي بما يحقق توجهات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م.

أسئلة الدراسة: حاولت الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

١) ما واقع الطلب على التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، وما قدرة مؤسساته في الاستجابة له؟
٢) ما توجهات رؤية المملكة ٢٠٣٠م نحو التعليم العالي؟
٣) هل يتوافق مستوى الاستيعاب في البرامج التعليمية بمؤسسات التعليم العالي مع توجهات رؤية المملكة ٢٠٣٠م؟
٤) ما التوصيات التي تساعد في توجيه الطلب على التعليم العالي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م؟

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى:

١) الوقوف على واقع الطلب على التعليم العالي المملكة العربية السعودية، وقدرة مؤسساته في الاستجابة له.
٢) تحديد توجهات رؤية المملكة ٢٠٣٠م نحو التعليم العالي.
٣) التعرف على درجة توافق استيعاب الطلبة في البرامج التعليمية بمؤسسات التعليم العالي مع توجهات رؤية المملكة ٢٠٣٠.
٤) تقديم توصيات تساعد في توجيه الطلب على التعليم العالي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

أهمية الدراسة: تعود أهمية الدراسة إلى ما يلي:

الأهمية النظرية: ما يمكن أن تكشفه الدراسة عن واقع توجه الطلب على التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، تحديد توجهات رؤية المملكة ٢٠٣٠م نحو التعليم العالي، وكيفية توجيه الطلب على التعليم العالي.

الأهمية التطبيقية:

١) تفيد الدراسة مسؤولو وزارة التعليم لتوجيه الطلب على التعليم العالي وفي بناء وتطوير منظومة التعليم العالي لتحقيق متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

٢) تفيد الدراسة الطلبة وأولياء الأمور وتوجيههم للخيارات التعليمية التي تؤهلهم لوظائف المستقبل التي ستوفرها خطط التنمية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

منهج الدراسة: وفقًا لطبيعة هذه الدراسة تم الاستناد فيها بالمنهج الوصفي التحليلي، باعتباره أنسب المناهج في تناول ومعالجة موضوع الدراسة، ويستخدم هذا المنهج في معالجة الإطار النظري من حيث تحليل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م وتحديد توجهاتها نحو التعليم العالي، وكذلك تحليل واقع توجه الطلب على التعليم العالي المملكة العربية السعودية، وطرح توصيات لكيفية توجيه الطلب على التعليم العالي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

إجراءات الدراسة:

حصل الباحث على بيانات خريجو وخريجات الثانوية العامة للأعوام الثلاثة، من عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ وحتى العام ١٤٣٨/١٤٣٩هـ، بحسب التقارير الصادرة من (برنامج نور) التابع لوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية، وبيانات المستجدين بمؤسسات التعليم العالي للعامين ١٤٣٦/١٤٣٧هـ و١٤٣٧/١٤٣٨هـ، والمقيدين بمؤسسات التعليم العالي للعام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ من الإدارة العامة لإحصاءات التعليم الجامعي بوزارة التعليم، وقدر الباحث حجم الطلب على التعليم العالي بحسب معدلات النمو لخريجي وخريجات المرحلة الثانوية، ومدى قدرة مؤسسات التعليم العالي في استيعابهم، واتجاهات الإستيعاب حسب نوعية البرامج الأكاديمية، وتناول الباحث اتجاهات الاستيعاب خلال السنوات الماضية من خلال استعراض نسب المقيدين حسب البرامج الأكاديمية، وقام بتحليل هذه الاتجاهات ومدى استجابتها نحو تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، مستشهدًا بتقارير الهيئة العامة للإحصاء حول التعليم والتدريب وسوق العمل والتي تبين حجم الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

مصطلحات الدراسة: رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م:

هي رؤية شاملة أطلقتها المملكة العربية السعودية ترتكز على مرتكزات ثلاث: العمق العربي والإسلامي، والقوة الاستثمارية، وأهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي؛ لتفتح مجالاً أرحب للقطاع الخاص ليكون شريكا بتسهيل أعماله، وتشجيعه، لينمو ويكون واحداً من أكبر اقتصادات العالم، ويصبح محركا لتظيف المواطنين، ومصدراً لتحقيق الازدهار للوطن والرفاه للجميع. هذا الوعد يقوم على التعاون والشراكة في تحمل المسؤولية (سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، ٢٠١٦م)

الدراسات السابقة:

دراسة (العطيوي، ٢٠١٧م)، هدفت الدراسة إلى تحليل بعض أبعاد الخطة الاستراتيجية لجامعة القصيم في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، استعرضت الدراسة المفاهيم الأساسية وبعض التجارب في التخطيط الاستراتيجي في الجامعات، واستعرضت أيضاً مكونات الخطة الاستراتيجية لجامعة القصيم وأبانت عن المنهجية المستخدمة في إعدادها، وأوضحت أوجه تميزها وكيف يمكن لها الإسهام في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، وتحسين مخرجاتها وخدماتها في ضوء أعلى معايير الجودة في التعليم العالي.

دراسة (آل سالم، ٢٠١٧م) هدفت الدراسة إلى تطوير مواصفات معيارية لاستقطاب وإعداد وتدريب المعلمين في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، من خلال تحليل الوضع الراهن لعمليات قبول وإعداد وتدريب المعلمين في المملكة، والاطلاع على رؤية المملكة ٢٠٣٠، والأهداف الاستراتيجية التي يتضمنها برنامج التحول الوطني لوزارة التعليم، والاتجاهات العالمية الحديثة في مجال اختيار وإعداد وتدريب المعلمين، وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات من أهمها: العمل على تفعيل المواصفات المعيارية المقترحة لتطوير استقطاب وإعداد وتدريب المعلمين في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة، ٢٠٣٠ ووضع البرامج التدريبية والمهنية اللازمة لتنفيذها.

دراسة (آل عمرو ودغري، ٢٠١٧م)، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور كليات التربية في التنمية المهنية للمعلم في ضوء رؤية التحول الوطني للمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وأوصت الدراسة بتوظيف الحس الوطني العالي لدى المعلمين نحو العناية ببرامج النمو المهني تحقيقاً لرؤية التحول الوطني ٢٠٣٠، والتأكيد على تجويد عمليات التقويم المتعلقة بالبرامج التدريبية الحالية وانتقال أثر التدريب،

والعناية بمهارات البحث العلمي للمعلمين، وإعادة تقييم وبناء برامج إعداد المعلم في ضوء أهداف التحول الوطني ٢٠٣٠.

دراسة (الربيعي، ٢٠١٧م)، هدفت الدراسة إلى التحقق من أن درجة المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل تتوقف على كفاءة النظام التعليمي، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج المرتبطة بهدف الدراسة كان منها، أن عملية مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل واجهتها العديد من التحديات أبرزها: (التخلي عن تخطيط التعليم وتخطيط القوى العاملة والتخطيط الاقتصادي والتوجه نحو تبني سياسات التوسع الكمي في مؤسسات التعليم العالي من دون مراعاة اعتبارات الجودة والمواءمة مع متطلبات سوق العمل، وتدهور نوعية التعليم الأكاديمي، وتدهور أداء مؤسسات التدريب المهني التي ظلت تقدم مجموعة من برامج التدريب الجامدة والروتينية وغير الفاعلة مقارنة بالتغييرات المستمرة في شروط ومتطلبات سوق العمل، أدت هيمنة القطاع النفطي على المساهمة الرئيسة في الناتج المحلي وضعف مساهمة قطاعات الإنتاج غير النفطي إلى بروز ظاهرة النمو الضعيف للناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي).

دراسة (الثبيتي، ٢٠١٦م)، هدفت إلى الكشف عن التخطيط الاقتصادي للتعليم في ضوء متطلبات العولمة من خلال الوقوف على كون التعليم استثماراً أم استهلاكاً ومدى إسهام التعليم في النمو الاقتصادي، وتحديد المهارات المطلوبة عند التخطيط للموارد البشرية، ومعرفة كيفية حساب تكاليف التعليم وتواؤم الإنفاق على التعليم مع العائد الاقتصادي له وكيفية الاستفادة من ترشيد التعليم في زيادة كفاءته وجودته، وما الأنماط العالمية التي يمكن تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي لتحقيق متطلبات العولمة، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن الاستثمار في التعليم خيار استراتيجي، وأن التأهيل النوعي للموارد البشرية المتوائم مع متطلبات العولمة سيحقق الاستثمار الأمثل في رأس المال البشري.

دراسة (وطفة، ٢٠١٦م) هدفت الدراسة إلى استكشاف التحديات التنموية التي تواجه بلدان مجلس التعاون الخليجي وإلى تحليل مختلف مظاهر العلاقة بين النظام التربوي في هذه البلدان والعملية التنموية في مختلف مظاهرها وتجلياتها. وتوصلت الدراسة إلى:(تأخذ التنمية في دول الخليج طابعًا اقتصاديًا محضًا حيث يجري التركيز على الجوانب المالية والاقتصادية في العملية التنموية. التعليم لم

يستطع أن يندمج في العملية التنموية بشكل نشط وفاعل ويضاف إلى ذلك أن خطط التنمية لا تأخذ بأهمية التعليم في العملية التنموية. اتضح وجود نسق من العوامل الثقافية والاجتماعية التي تمنع التعليم من أداء دوره الفعال في العملية التنموية ولاسيما منظومة القيم الثقافية التقليدية التي تتعارض كليًا مع الفعالية التربوية للتنمية. كما خلصت الدراسة إلى ضرورة العمل على تحقيق التواصل الاستراتيجي بين التربية والتنمية من أجل تحقيق نهضة تنموية شاملة في هذه البلدان)

دراسة (الربيعي، ٢٠٠٩م) هدفت إلى تعرف مدى قابلية الناتج التعليمي على تلبية الشروط المطلوبة في سوق العمل، ومدى نجاح السياسة الاقتصادية والسياسة التعليمية في تحقيق التوظيف الأمثل لرأس المال البشري الوطني. واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل الهيكلي الذي يركز على تحليل النسب والعلاقات المختلفة بين مؤشرات التعليم ومؤشرات سوق العمل. واعتمدت الدراسة على بيانات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ومصرف ليبيا المركزي توصلت الدراسة إلى أن هيمنة القطاع العام على عملية التوظيف وضعف الأهمية النسبية لمشاركة القطاع الخاص في سوق العمل الليبي، ساهمت في تعميق حالة الاختلال بين جانب العرض وجانب الطلب في سوق العمل وأدت إلى الابتعاد عن حالة التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة المقنعة فضلا عن البطالة السافرة، وانخفاض إنتاجية القوى العاملة، وظهور عدد من الاختلالات في تركيبة القوى العاملة من حيث الكم والكيف.

دراسة (شرف، ٢٠٠٧) وهدفت إلى توجيه مؤسسات التعليم العالي الخاص نحو الطلب وتحديد أهم المتغيرات التي تؤثر في تحديد الاحتياج، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى تكوين دليل استرشادي يعكس الوضع الاقتصادي الموجود بالسوق ليترجم إلى تخصصات علمية بدلًا من تخريج كوادر وانماط متكررة من تخصصات تقليدية ينبغي عدم الاستثمار فيها، والتوجه إلى التخصصات التكنولوجية التي تتطلب مهارات ومواصفات تتفق واحتياجات سوق العمل.

دراسة جوشوا دراكر (Joshua Drucker, 2015) وتهدف إلى إعادة النظر في آثار التنمية الاقتصادية الإقليمية لمؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة، وتحاول تحديد العلاقات بين أنشطة التعليم العالي في الولايات المتحدة والآداء الاقتصادي الإقليمي، ومقارنة النتائج الاقتصادية المتعددة، بما في ذلك الإنتاج وريادة الأعمال. وتوصلت الدراسة إلى أن إنخفاض آثر التعليم العالي قياسًا لنتائج

الدراسات السابقة. ولكنها تشير إلى إمتداد الآثار الجانبية للتعليم إلى مناطق تبعد عن مقر المؤسسة التعليمية لمسافة إلى ٦٠ ميلاً (٩٧ كيلومترًا)، ما يعكس تأثيرًا كبيرًا للتعليم عبر الفضاء. كما تشير النتائج إلى أن التحصيل التعليمي للسكان ينعكس بشكل إيجابي على النشاط التجاري والأعمال الحرة. وتعزز هذه النتائج روح المبادرة لدى القائمين على المؤسسات التعليمية بتوسيع فرص التعليم للسكان ما يساعد في دعم الأداء الاقتصادي.

دراسة اريك هانوشيك (Eric A. Hanushek, 2016) وتهدف إلى الاجابة على هذا السؤال، هل تحسين التعليم العالي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي؟ وتهدف إلى معرفة كيف ترتبط فروق رأس المال البشري بالفروق في معدلات النمو. وتوصلت الدراسة إلى أن جميع دراسات النمو تقريباً ترى دورًا رئيسيًا لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي، وأن هناك ارتباط بين رأس المال البشري والنمو، مع الإشارة إلى دور التدريب الجامعي فيه. فعلى سبيل المثال، كان النمو السنوي بين عام ١٩٦٠ و ٢٠٠٠ في الناتج المحلي الإجمالي للفرد في شرق آسيا ٤,٥ في المائة، بينما كان أقل من ٢ في المائة في أمريكا اللاتينية. ونتيجة لذلك، كان متوسط شرق آسيا أفضل بسبعة أضعاف نهاية هذه الفترة من أمريكا اللاتينية، في حين كان متوسط أمريكا اللاتينية أقل من ضعفين، بالتالي كانت الدول تدفع باتجاه توسيع نطاق التعليم، لأن تحسين مهارات الأفراد ستحسن من الوضع الاقتصادي لهم. كون التعليم العالي يعد مصدرٍ للابتكار الذي سيؤدي إلى تحسين الإنتاجية وبالتالي النمو الاقتصادي.

دراسة رالوكا ماريانا (Dragoescu Mariana, 2015) وتهدف إلى التعرف على دور التعليم في النمو الاقتصادي (حالة رومانيا) وتحليل العلاقة طويلة المدى بين التعليم والنمو الاقتصادي. من خلال التعرف على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي وحجم الانفاق على التعليم. وأظهرت النتائج أن التعليم العالي له تأثير إيجابي مهم على النمو الاقتصادي، وحول علاقة التكامل بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، وحجم الانفاق على التعليم وعدد الطلاب في التعليم العالي. أظهر الاختبار أنه لا توجد معادلة تكامل بين هذه المتغيرات الثلاثة، ولكن توجد علاقة تكامل فقط بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد وعدد الطلاب، هذا يعني أنه على المدى الطويل هناك صلة بين النمو الاقتصادي والتعليم العالي.

دراسة روبرت بارو (Robert J. Barro, 2013) وتهدف إلى تحليل محددات النمو الاقتصادي لعينة من (١٠٠) دولة خلال الفترة من (١٩٦٠ إلى ١٩٩٥) وتوصلت إلى أن النمو الاقتصادي يرتبط بشكل إيجابي بمتوسط سنوات التحصيل الدراسي الذكور البالغين في المستويات الثانوية والعالية، بينما تشير النتائج إلى أن النساء المتعلمات تعليما عاليًا غير مستغلات بشكل جيد في أسواق العمل في العديد من البلدان. وأظهرت النتائج أن تحصيل الطلاب في اختبارات العلوم والرياضيات والقراءة تستخدم لقياس جودة التعليم. وأن هناك علاقة إيجابية بين نتائج هذه الاختبارات والتنمية الاقتصادية.

دراسة لودجر ووسمان (Ludger Woessmann, 2014) وتهدف إلى أهمية التعليم وتنمية المعارف والمهارات في النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم الجيد يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتحسن مستوى دخل الأفراد والجماعات ما ينعكس على النمو الاقتصادي بالمجمل. وأن التحصيل الدراسي المرتفع يزيد من معدلات النمو الاقتصادي، كما تشير النتائج إلى أن معدلات البطالة تزيد لدى ذوي المهارات المنخفضة لتصل إلى (٥٪)، كما تشير النتائج إلى زيادة الأرباح بمتوسط (٧,٤٪) لكل سنة إضافية من التعليم.

الإطار النظري

أولاً: التعليم العالي ودوره في التنمية الاقتصادية:

يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي، حيث يعرف النمو الاقتصادي بأنه تلك العملية الهادفة لخلق طاقات تؤدي إلى الزيادة في الاقتصاد ونموه بحيث يقاس كميًا (Wadad & Kamel, 2009)، بينما تعتبر التنمية الاقتصادية عملية أوسع وأشمل وأكثر تنظيماً وتعتمد على الجهود المقصودة والتي يتم الإعداد لها مسبقاً ومن هذا المنطلق يعبر مصطلح التنمية الاقتصادية عن مجموعة السياسات والإجراءات التي أعدت وخططت مسبقاً بهدف تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، فالتنمية عملية مقصودة تماماً وموجهة وتقاس قياساً كيفياً يعبر عن مدى تحقق الأهداف الموضوعة مسبقاً لتقدم المجتمع (عزوز و عبد الرؤوف، ٢٠٠٩م، ١٥).

فهي عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده – تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها وتهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة

بالنسبة للطبقة الفقيرة كما تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه (مقاوس و جمعوني، ٢٠١٠م، ٤).

وتقوم العلاقة بين التعليم والاقتصاد على التكامل؛ فالاقتصاد يدعم التعليم مادياً، والتعليم يدعم الاقتصاد بالقوة البشرية المؤهلة تأهيلاً علميًا للقيام بمسؤولياته، وبناءً على هذه العلاقة التبادلية فقد تحول التعليم من تحقيق حاجات الفرد ومطالبه الشخصية في حاضره ومستقبله، إلى تحقيق حاجات المجتمع ومطالبه المختلفة في حاضره ومستقبله، لذا يعتبر الجانب الاقتصادي للتعليم ذا أهمية قصوى في تكوين رأس المال البشري يؤدي إلى القيام بمهمتين هما: تحقيق التنمية الاقتصادية، ورفع الكفاية الإنتاجية (الثبيتي، ٢٠١٦م، ٥٠).

كما أن التعليم شكلاً من أشكال الاستثمار بعيد المدى فهو استثمار بشري يقاس عائده على المدى البعيد، كما يعتبر التعليم أيضًا من أهم وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص فيصبح علو الأفراد اجتماعيًا وترقيهم مرتبطًا بما يحصلون عليه من تعليم (عزوز و عبد الرؤوف، ٢٠٠٩م، ٩٠).

ويجب أن ينظر إلى العملية التعليمية نظرة شاملة وباعتبارها سلسلة متصلة الحلقات ومتسقة تبدأ مع الطفل بإكسابه الوعي الكامل بقيمة العمل وأهدافه ومهارات المهن المختلفة التي تتطلبها البيئة الاجتماعية المحيطة في إطار متطلبات المجتمع لتحقيق تنمية شاملة له وتحقيق نهضته وتقدمه، وبذلك تنطلق العملية التعليمية بالمجتمع من الممكن إلى المأمول والمستهدف، ولم تعد التربية مجرد ضرورة من أجل الخدمة التعليمية، بل أصبحت التربية ضرورة تفرضها التنمية الاقتصادية، فالتربية هي المسؤولة عن تعبئة كل طاقات وجهود المجتمع وتحفيز كل الطاقات والموارد البشرية المتاحة في كل مجتمع، وتوجيه تلك الطاقات أفضل توجيه من أجل توظيفها بصورة تجعلها تؤتي ثمارها وتحقق التقدم الشامل للمجتمع (غنيمة، ١٩٩٨م، ٥٣).

وتذهب كل النظريات والبحوث إلى القول بأن الاستثمار في البشر هو أكثر أنواع الاستثمار أهمية وربحية وخطورة في آن واحد. وتشير بعض المعطيات الإحصائية التي يقدمها العلماء في مجال التربية والاقتصاد إلى "أن ٧٥ % من النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة يعود إلى عبقرية الإنسان وزيادة إنتاجه، وأن ٢٥ % من هذا النمو يعود إلى زيادة الآلات وتطورها (عبد الوهاب، ١٩٩٤م).

وترى الدراسات التي تبحث عن الشروط التي يؤثر من خلالها التعليم على النمو الاقتصادي والاجتماعي أن الآثار الإيجابية للتعليم تعتمد على عدد ومستوى العاملين الذين يلاءمون حاجات الاقتصاد والمجتمع. وترى دراسات أخرى أن التعليم يساهم بحوالي من ١٥-٢٠% من النمو في الاقتصاد الوطني، وأن التعليم العالي يسهم بربع هذا النمو. أيضاً أن حوالي ٢٠-٤٠% من النمو في الدخل القومي يرجع إلى تحسينات في مجالاته وتطبيقاته. (Poole, 2003)

كما يرى كل من كوسما واستانسيو Cosma & Stanciu (2008) أن الاستثمار في التعليم يعد أهم مورد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاسيما على المدى البعيد، ومن ثم فإنهم يرون أن المؤسسات التعليمية والتربوية هي مؤسسات استراتيجية يتوقف عليها مصير المجتمع.

من هذا المنطلق يجب اعتبار إصلاح التعليم جزءًا لا يتجزأ من الإصلاح الاقتصادي سواء فيما يتعلق بالتعليم العام أو التعليم العالي، وقد أثبتت تجربة النمور الآسيوية الارتباط المباشر بين التعليم وزيادة الإنتاجية في الاقتصاد؛ وهذا يعني اعتبار التعليم مفتاحاً لـ: (تكوين الشخصية الوطنية والحفاظ على الهوية. زيادة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال تكوين الفرد القادر على التحليل والتفكير والابتكار. التعامل مع التقدم التقني والمعلوماتي. تلبية احتياجات سوق العمل. توزيع الدخل ومكافحة الفقر. (سكر، ٢٠٠٨م).

وبناء على ما سبق، واستنادًا إلى أهمية مؤسسات التعليم العالي التي تتميز بأنها تقدم تعليمًا متخصصًا لطلبتها في مختلف المجالات، يؤهلهم لدخول سوق العمل والمساهمة في حركة التنمية في المجتمع. فالتعليم العالي له أهمية كبرى ومحورية في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا يؤكد حقيقة أنه لا توجد تنمية بشرية دون التعليم لأنه يلعب دورًا رئيسيًا في إعداد رأس المال البشري، الذي أصبح يفوق بأهميته رأس المال المادي، عن طريق تأهيل الأفراد بالقدرات والمعارف والمهارات والقيم، والاتجاهات التي تمكنهم من مواجهة متطلبات العصر، عن طريقه يتحسن مستوى إنتاجيتهم، ويزيد دخلهم، ويحسن مستواهم الصحي، ويمكنهم من المساهمة بشكل أفضل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادهم، ويقلل الفروق الفئوية بينهم، ويفسح المجال للكشف عن القدرات المبدعة، ويساعد على حسن استثمارها. وإذا ما أرادت المجتمعات أن تشهد نهضة اقتصادية واجتماعية فعليها الاهتمام بالتعليم.

ثالثاً: العلاقة بين التعليم وسوق العمل:

التعليم والعمل وجهان أساسيان للنشاط الإنساني في كل المجتمعات البشرية، فالتعليم هو عملية اكتساب المعارف والقدرات والتوجهات الاجتماعية والثقافية، وهو استثمار يهدف إلى زيادة التراكم في رأس المال البشري، بينما العمل هو المشاركة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بهدف إنتاج السلع والخدمات.

فقد أكدت نظريات النمو الاقتصادي الحديثة التي اعتمدت على كتابات بول رومر (Paul Romer) وروبرت لوكاس (Robert Lucas) على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره العنصر الحاسم في عملية التنمية، وربطت الاستدامة في عملية التنمية بمستوى التراكم في رأس المال البشري أو بمستوى مخزون رأس المال البشري، وأرجعت له الفضل الأكبر في معظم النجاحات التي تحققت في عدد من دول العالم وفي مقدمتها مجموعة النمور الأسيوية، ونظرت هذه النماذج إلى عملية التنمية والتقدم التكنولوجي باعتبارها مكونات داخلية تتوقف على الرصيد المتراكم من رأس المال البشري وعلى الرصيد المعرفي والمؤسساتي والتنظيمي للمجتمع، ومدى قدرته على تعظيم الاستفادة من هذا الرصيد المتراكم في رفع مستوى الإنتاجية وإحداث التقدم التكنولوجي، ومن ثم النمو الاقتصادي المرغوب (العربي، ٢٠٠٧م، ٥٢).

إن مستوى التراكم في عنصر رأس المال البشري، سينعكس وإلى حد كبير على درجة التوافق بين مخرجات النظام التعليمي وسوق العمل في عدة نواحي من أبرزها: (عملية إعداد القوى العاملة المؤهلة الخبيرة. توظيف أساليب البحث العلمي وتقنياته في رفع مستوى الإنتاجية. زيادة قدرة الأفراد على التكيف مع متغيرات العمل، والنمو الاقتصادي. تهيئة المواطن للثقافة الأرفع والأكثر قدرة على المنافسة والأكثر وعيًا بحقوقه وواجباته المدنية، والأكثر مشاركة (الحاج، ٢٠٠٣م، ٤).

وتطرح الأدبيات، تساؤلات عديدة حول علاقة التعليم بسوق العمل فالتعليم يزيد من فرص التوظيف غير أن هناك ما يعرف ببطالة المتعلمين في العديد من الدول التي تتناقض مع هذه المسلمة التي تتبناها مدرسة رأس المال البشري التي تدعم قدرة التعليم على زيادة قابلية التشغيل، لكونه يزيد من فرص زيادة الدخل التي أثبتت ذلك من خلال حساب معدلات العائد من التعليم على المستويين

الفردي والاجتماعي العام ويعود ذلك إلى أن التعليم يرفع الإنتاجية وهو نظريًا (مبرر ارتفاع الكسب) وبالتالي يحسن المركز التنافسي للمؤسسة أو لفرع الصناعة أو البلد المعنى (وديع، ٢٠٠٢م، ٢).

غير أن ظروف أسواق العمل تشير إلى وجود صعوبات عديدة تعترض عملية التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل، وتكاد هذه المشكلة أن تتحول إلى ظاهرة عالمية، لا تقتصر على اقتصاد بعينه أو مجموعة اقتصادية دون غيرها، رغم تفاوت حدتها وأبعادها بحسب التفاوت في قوة أو ضعف الاقتصاد وفي طبيعة السياسات الاقتصادية المستخدمة ومستوى التراكم في رأس المال البشري، ووتائر النمو الاقتصادي المتحققة والشوط الذي قطعته عملية التنمية في مراحلها المختلفة. وتعزي تلك المشكلة إلى عدد من العوامل من أبرزها (عبد الخالق، ٢٠٠٥م): (طبيعة سوق العمل التي تتطور بسرعة أكبر من تطور نظام التعليم والتدريب. أداء السياسات الاقتصادية الكلية الذي ينعكس على أداء قطاع التعليم. العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة ومستويات الإنفاق على التعليم. أدت العولمة وتحرير التجارة والتقدم التكنولوجي إلى تغيير متطلبات سوق العمل التكنيكية والمهنية. ساهمت سياسة مجانية التعليم في تخفيض نوعية التعليم وازدياد أعداد الخريجين غير المؤهلين لمتطلبات أسواق العمل. القصور في سياسات وبرامج التدريب المهني أدى إلى الدفع بمخرجات ليست عليها طلب سوق العمل).

كما أن جودة مخرجات التعليم تتحقق عندما تطابق أو توائم شروط وحاجات سوق العمل؛ فالعلاقة بين الاثنين علاقة تناسبية طردية، بمعنى أن مخرجات التعليم يجب أن تتناسب كماً وكيفاً مع حاجات سوق العمل؛ فالتغيير الدائم في سوق العمل الذي تفرضه المتغيرات الاقتصادية والسياسية يحتم استدامة المواءمة ويجعل المواكبة تقتضي المتابعة اللصيقة، وتحقيق هذه الشروط يقتضي وجود نظام تعليمي يتمتع بمرونة كبيرة لكي يستطيع مواكبة التغييرات المتلاحقة في سوق العمل، وتوفير تسهيلات التعليم والتدريب الملائمة وتنمية الوعي لدى قطاع الأعمال حول المشاركة الإيجابية والفاعلة في عملية تدريب وتأهيل القوى العاملة، بما يمهد السبيل لتحقيق المطابقة، وعندما يخفق النظام التعليمي في تلبية الشروط المطلوبة في سوق العمل أو الاستجابة لحاجات الجهاز الإنتاجي فإنه بالتأكيد لا يتمتع بالمرونة الكافية المطلوبة لتحقيق هذا الهدف، وقد يعجز النظام الإنتاجي ذاته عن مواكبة التطورات المتلاحقة

في النظام التعليمي عندما يفتقد المرونة التشغيلية الكافية لاستيعاب مخرجات النظام التعليمي، ويسفر ذلك عن ارتفاع في نسبة البطالة بين مخرجات التعليم (الربيعي، ٢٠١٧م، ٦٦).

ثالثًا: تطور التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية:

شهد التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تطورًا نوعيًا وكميًا، إمتدادًا للنهضة التنموية التي شهدتها كافة قطاعات الدولة، متطلعة إلى رفع جودة التعليم العالي ونوعيته، ليقدم مخرجات تسهم في خدمة المجتمع والتنمية الاقتصادية، والاستجابة لمتطلبات سوق العمل، كما تسعى الوزارة إلى جعل التعليم العالي في المملكة تعليماً منافساً للأقاليم الأخرى والدول المتقدمة، ويعد تزايد أعداد الجامعات أحد أبرز ملامح تطور قطاع التعليم العالي في المملكة خلال العقد الماضي. واكتسب زخماً أكبر في السنوات القليلة الماضية، حيث شهدت المملكة حراكاً غير مسبوق في إنشاء الجامعات، وتوسعة القائم منها، باستحداث الكثير من البرامج والتخصصات، وأصبحت الجامعات تغطي مناطق المملكة كافة، بشكل أصبح معه التعليم العالي متاحاً للشريحة العظمى من سكان المملكة.

ويشير الجدول رقم (١) إلى تطور أعداد الجامعات في المملكة خلال الفترة (١٤٢٥-١٤٣١هـ)، حيث يلاحظ ارتفاع عددها بأكثر من الضعف، وبنسبة نمو كلية بلغت (١١٣%)، فقد وصل عددها في العام ١٤٣١هـ ، إلى (٣٢) جامعة، منها (٢٤) جامعة حكومية، و(٨) جامعات أهلية، في حين أن العدد الإجمالي للجامعات بلغ في العام ١٤٢٥هـ، (١٥) جامعة، منها (١١) جامعة حكومية. وتبع ذلك تحسن في مؤشر عدد الجامعات لكل مليون نسمة، من (٠,٧) إلى (١,٢) جامعة لكل مليون نسمة. (وكالة وزارة التعليم العالي للتخطيط والمعلومات ، ١٤٣٢، ٣٧-٣٨)

جدول رقم (١) نمو عدد الجامعات في المملكة خلال الفترة من ١٤٢٥ إلى ١٤٣١هـ

نوع الجامعة	١٤٢٥هـ	١٤٣١هـ	١٤٣٨هـ*	نسبة النمو
حكومية	١١	٢٤	٢٨	%١٥٥
أهلية	٤	٨	٣٠	%٦٥٠

*- دليل التخصصات ١٤٣٧هـ، ص ٣٧

كما تنوعت البرامج الأكاديمية التي توفرها الجامعات السعودية حسب المجال التعليمي، ووفرت عددًا واسعًا من التخصصات والبرامج لكلا الجنسين، حيث بلغ مجموع البرامج المتاحة (٣٥١٩) برنامجًا، وبلغ عدد المتاح منها للإناث (١٦٧٠) برنامجًا بنسبة (٤٧,٥%)، فيما كان عدد البرامج

المتاحة للذكور أعلى بقليل، حيث بلغ (١٨٤٩) برنامجًا بنسبة (٥٢,٥%) (وكالة وزارة التعليم العالي للتخطيط والمعلومات، ١٤٣٢، ص ٤١)

كما ارتفعت أعداد المستجدين بأكثر من (٣٦,٧%) والخريجين بمقدار (٢٢,١%) فيما كان النمو في أعداد المقيدين هو الأعلى بنسبة بلغت (٤٢%) خلال الفترة من (١٤٢٧-١٤٣١هـ). وشهدت الفترة نفسها (١٤٢٧-١٤٣١هـ) تطورًا لافتًا في تركيبة الطلاب من حيث الجنس، فعلى الرغم من تفوق الإناث على الذكور في العدد ونسب الالتحاق الإجمالية، إلا أن عدد المستجدين الذكور أصبح أعلى من الإناث منذ العام ١٤٢٩هـ، كما أن نسب الالتحاق الإجمالية ارتفعت بشكل ملحوظ من (٢٤,٧%) إلى (٣٥,٨%) للذكور، ومن (٣٦,١% إلى ٣٩,٩%) للإناث، ويلاحظ أيضاً ارتفاعها لكلا الجنسين من (٣٠,٢%% إلى ٣٧,٨%) ما أدى إلى انخفاض قيمة دليل تكافؤ الجنس للطلبة المقيدين من (١,٤٦ إلى ١,١١). ومازال مستوى البكالوريوس يستأثر بالعدد الأكبر من الطلاب (مستجدين، ومقيدين، وخريجين)، يليه مستوى الدبلوم المتوسط، في حين أن الطلاب في مستويات الدراسات العليا لم تتجاوز نسبتهم (٤,٦%) من إجمالي الطلاب في المستويات كافة، وكانت نسبة الإناث هي الأعلى في مرحلة البكالوريوس، والأقل في باقي المستويات. (وكالة وزارة التعليم العالي للتخطيط والمعلومات ، ١٤٣٢، ص ٣٣) وفيما يخص المجالات التعليمية نرى أن أعداد الطلاب – والإناث بشكل أكبر – ضئيلة جداً في مجال الزراعة، فيما يتركز الطلاب المقيدون – بشكل خاص – في مجال الدراسات الإنسانية والفنون، ثم في مجال العلوم الاجتماعية، والأعمال التجارية والقانون. (وكالة وزارة التعليم العالي للتخطيط والمعلومات، ١٤٣٢، ،٣٣، ٣٧)

وكما هو حال الجامعات، فالأمر نفسه ينسحب على الكليات، حيث ارتفعت أعدادها بشكلٍ كبير، وتشير البيانات في الجدول رقم (٢) إلى أن العدد الإجمالي للكليات بلغ في العام ١٤٣١هـ، (٣٩٥) كلية حكومية، و (٣٩) كلية أهلية، فيما كانت أعدادها في العام ١٤٢٥هـ، (٣٠١) كلية حكومية، و(١٣) كلية أهلية، أي بنسبة نمو كلية قدرها (٣٨%)، كما يبين الجدول أن نسب النمو في عدد الكليات الأهلية تجاوز نمو الكليات الحكومية، ووصل إلى (٢٠٠%)، في حين كان النمو للكليات الحكومية بواقع (٣١%).

جدول رقم (٢) عدد الكليات في المملكة ١٤٢٥ – ١٤٣١هـ

عدد الكليات	١٤٢٥	١٤٣١	نسبة النمو
الجامعات الحكومية	٣٠١	٣٩٥	%٣١
الجامعات والكليات الأهلية	١٣	٣٩	%٢٠٠
الإجمالي	٣١٤	٤٣٤	%٣٨

البرامج الأكاديمية المتاحة في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة للعام الدراسي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ:

تتنوع البرامج والتخصصات في مؤسسات التعليم العالي، حيث تقدم مجموعة شاملة ومتنوعة من التخصصات والبرامج لكلا الجنسين، حيث بلغ إجمالي البرامج المتاحة في جميع مؤسسات التعليم العالي الحكومية، والأهلية، ومؤسسات التعليم العالي الأخرى (٤٥٠٦) برنامجًا للعام الدراسي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ؛ منها (٣١%) للطلاب، و (١٨%) للطالبات، و(٥١%) مشتركة لكلا الجنسين، ويشير الجدول رقم (٣) إلى توزيع تلك البرامج حسب نوع القطاع التعليمي بين مؤسسات التعليم، فيلاحظ أن (٧٩%) تقدمها الجامعات الحكومية، و(٩%) تقدمها الجامعات والكليات الأهلية، و(١٢%) تقدمها مؤسسات التعليم العالي الأخرى.

ومما يشار له تركز أكثر من نصف عدد البرامج والتخصصات المتاحة في المستوى الدراسي (بكالوريوس)، حيث بلغت نسبة البرامج المقدمة في هذا المستوى (٥٢%)، وجاءت أقل نسبة من البرامج المطروحة في كل من مستوى الزمالة ومستوى الدبلوم العالي بنسبة (٢%)، و(٣%) على التوالي، وعن نسب توزيع البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي في كل مستوى دراسي حسب الجنس، نجد أن (٦٢%) من برامج الدبلوم المتوسط متاحة للطلبة الذكور فقط، (٤٩%) من برامج البكالوريوس متاحة للطلبة من كلا الجنسين، أما بالنسبة لبرامج الدراسات العليا فنجد أن معظمها متاحة للطلبة من كلا الجنسين، وبنسب (٦٧%) من برامج الدبلوم العالي، و(٦٩%) من برامج الماجستير، و(٦٤%) من برامج الدكتوراه، وجميع برامج الزمالة. (الإدارة العامة للمعلومات وقياس الأداء، ١٤٣٧، ١٣)

وبحسب معايير التصنيف الدولي لبرامج التعليم ومستوياته (إسكد ٢٠١١) تم تصنيف البرامج الأكاديمية إلى (٢٤) مجالاً دراسيًا، حيث تركز أكبر عدد منها في مجال الصحة بواقع (٧٨٩) برنامجاً،

يشكلون ما نسبته (١٧,٥%) من إجمالي عدد البرامج، يليه مجال الأعمال التجارية والإدارة بواقع (٥٩٥) برنامجاً، يشكلون ما نسبته (١٣,٢%) من إجمالي عدد البرامج، وجاء مجال المعلوماتية بالمرتبة الثالثة من حيث استحواذه للبرامج الأكاديمية، بواقع (٤١٤) برنامجًا، يشكلون ما نسبته (٩,٢%) من إجمالي عدد البرامج، في المقابل نجد أن أقل البرامج الأكاديمية المطروحة على مستوى إجمالي مؤسسات التعليم العالي كانت في مجال خدمات النقل بواقع برنامج واحد، وفي مجال الطب البيطري بواقع (٦) برامج، وفي مجال الخدمات الاجتماعية بواقع (١١) برنامجًا. (الإدارة العامة للمعلومات وقياس الأداء ،١٤٣٧، ١٦)

جدول رقم (٣) توزيع البرامج الأكاديمية حسب القطاع التعليمي والجنس للعام الدراسي ١٤٣٧ / ١٤٣٨هـ

نوع المؤسسة	عدد الجامعات والكليات	عدد الكليات	عدد الأقسام	عدد البرامج والجنس			المجموع
				ذكور	إناث	ذكور وإناث	
الجامعات الحكومية	٢٨	٤٩٩	٢٥٥٠	٩٦٨	٦٦٤	١٩٣٥	٣٥٦٧
مؤسسات التعليم العالي الأخرى	٨	٥٨	٢٤٩	٤٠٧	١٠٦	٢٠	٥٣٣
الجامعات والكليات الأهلية	٣٠	٧٠	٢٩٠	٣٥	٤٩	٣٢٢	٤٠٦
الإجمالي	٦٦	٦٢٧	٣٠٨٩	١٤١٠	٨١٩	٢٢٧٧	٤٥٠٦

رابعًا: رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠:

مبادرات الرؤية: عاش العالم مع بداية الألفية الثالثة تحولات ثقافية واجتماعية واقتصادية، قادتها ثورة معرفية وتقنية امتد أثرها إلى كافة مجالات الحياة، وأضحت الأمم تتسابق للحاق بركب عجلة التطور والتقدم، وتعد المملكة العربية السعودية من الدول التي سعت وبخطى حثيثة نحو الوصول إلى مستوى متقدم اجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا من خلال إقرار عدد لا محدود من المبادرات والمشاريع عبر برنامجي التحول الوطني ٢٠٢٠م ورؤية المملكة ٢٠٣٠م، حيث وافق مجلس الوزراء في يوم الإثنين ١٤٣٧/٧/١٨هـ الموافق ٢٠١٦/٤/٢٥م على مشروع رؤية المملكة العربية السعودية٢٠٣٠م، وتعتمد الرؤية على ثلاثة محاور وهي المجتمع الحيوي والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح، وهذه المحاور تتكامل وتتّسق مع بعضها في سبيل تحقيق أهدافنا وتعظيم الاستفادة من مرتكزات هذه الرؤية.

ويمثّل المحور الأول أساساً لتحقيق هذه الرؤية وتأسيس قاعدة صلبة لازدهارنا الاقتصادي. ينبثق هذا المحور من إيماننا بأهمية بناء مجتمع حيوي، يعيش أفراده وفق المبادئ الإسلامية ومنهج الوسطية

والاعتدال، معتزّين بهويتهم الوطنية وفخورين بإرثهم الثقافي العريق، في بيئة إيجابية وجاذبة، تتوافر فيها مقوّمات جودة الحياة للمواطنين والمقيمين، ويسندهم بنيان أسري متين ومنظومتي رعاية صحية واجتماعية ممكّنة.

وفي المحور الثاني الاقتصاد المزدهر، نركّز على توفير الفرص للجميع، عبر بناء منظومة تعليمية مرتبطة باحتياجات سوق العمل، وتنمية الفرص للجميع من روّاد الأعمال والمنشآت الصغيرة إلى الشركات الكبرى. ونؤمن بتطوير أدواتنا الاستثمارية، لإطلاق إمكانات قطاعاتنا الاقتصادية الواعدة وتنويع الاقتصاد وتوليد فرص العمل للمواطنين. ولإيماننا بدور التنافسية في رفع جودة الخدمات والتنمية الاقتصادية، نركّز جهودنا على تخصيص الخدمات الحكومية وتحسين بيئة الأعمال، بما يسهم في استقطاب أفضل الكفاءات العالميّة والاستثمارات النوعيّة، وصولاً إلى استغلال موقعنا الاستراتيجي الفريد.

ولأن الفاعلية والمسؤولية مفهومان جوهريان نسعى لتطبيقهما على جميع المستويات لنكون وطناً طموحاً بإنتاجه ومنجزاته. ولذلك، نركز في المحور الثالث من الرؤية على القطاع العام، حيث نرسم ملامح الحكومة الفاعلة من خلال تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة وتشجيع ثقافة الأداء لتمكين مواردنا وطاقاتنا البشرية، وتهيئ البيئة اللازمة للمواطنين وقطاع الأعمال والقطاع غير الربحي لتحمل مسؤولياتهم وأخذ زمام المبادرة في مواجهة التحديّات واقتناص الفرص. (رؤية٢٠٣٠، ٢٠١٦، ١٣-٦٠)

وفيما يأتي استعراض لأبرز المبادرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة من وجهة نظر الباحث، وهي:

١. تحقيق استدامةً بيئيّة: العمل على الحد من التلوث برفع كفاءة إدارة المخلّفات والحدّ من التلوث بمختلف أنواعه، ومقاومة ظاهرة التصحّر، والاستثمار الأمثل للثروات المائية عبر الترشيد واستخدام المياه المعالجة والمتجددّة.
٢. مجتمعٌ حيويٌّ .. بُنيانهُ مَتين: تعزيز مبادئ الرعاية الاجتماعية وتطويرها لبناء مجتمع قوي ومنتج، من خلال تعزيز دور الأسرة وقيامها بمسؤولياتها، وتوفير التعليم القادر على بناء الشخصية، وإرساء منظومة اجتماعية وصحية ممكّنة.

٣. نَبني شخصيات أبنائنا: ترسيخ القيم الإيجابية في شخصيات أبنائنا عن طريق تطوير المنظومة التعليمية والتربوية بجميع مكوناتها، مما يمكّن المدرسة بالتعاون مع الأسرة من تقوية نسيج المجتمع، من خلال إكساب الطالب المعارف والمهارات والسلوكيات الحميدة ليكون ذا شخصية مستقلة تتصف بروح المبادرة والمثابرة والقيادة.

٤. نرعى صحتنا: توفير الطب الوقائي للمواطنين، وتشجيعهم على الاستفادة من الرعاية الصحية الأولية خطوة أولى في خطتهم العلاجية. ورفع قدرات الأطباء لمواجهة وعلاج الأمراض المزمنة التي تشكل تحدياً وخطرا على صحة مواطنينا.

٥. اقتصاد مزدهرٌ.. فُرَصُهُ مُثمرة: تنمية مهارات أبنائنا وقدراتهم لتحقيق الاستفادة القصوى من طاقاتهم من خلال تبنّي ثقافة الجزاء مقابل العمل، وإتاحة الفرص للجميع، وإكسابهم المهارات اللازمة التي تمكّنهم من السعي نحو تحقيق أهدافهم. ولتحقيق هذه الغاية، سوف نعزز قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل متنوعة، وسنفتح فصلاً جديداً في استقطاب الكفاءات والمواهب العالمية للعمل معنا والإسهام في تنمية اقتصادنا. كما أن المرأة السعودية تعد عنصراً مهمّاً من عناصر قوتنا، إذ تشكل ما يزيد على (٥٠%) من إجمالي عدد الخريجين الجامعيين. وسنستمر في تنمية مواهبها واستثمار طاقاتها وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة لبناء مستقبلها والإسهام في تنمية مجتمعنا واقتصادنا.

٦. نتعلّم لنعمل: الاستثمار في التعليم والتدريب وتزويد أبنائنا بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل. وسيكون هدفنا أن يحصل كل طفل سعودي – أينما كان – على فرص التعليم الجيد وفق خيارات متنوعة، وسيكون تركيزنا أكبر على مراحل التعليم المبكّر، وعلى تأهيل المدرسين والقيادات التربوية وتدريبهم وتطوير المناهج الدراسية، وتعزيز الجهود في مواءمة مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل، وتأسيس مجالس مهنية خاصة بكل قطاع تنموي تعنى بتحديد ما يحتاجه من المهارات والمعارف، والتوسع في التدريب المهني لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، مع تركيز فرص الابتعاث على المجالات التي تخدم الاقتصاد الوطني وفي التخصصات النوعيّة في الجامعات العالميّة المرموقة، وسنركز على الابتكار في التقنيات المتطورة وفي ريادة الأعمال.

٧. تعليم يسهم في دفع عجلة الاقتصاد: السعي نحو سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وتطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة، وإتاحة الفرصة لإعادة تأهيلهم والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية. سنهدف إلى أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل (٢٠٠) جامعة دولية بحلول عام ١٤٥٢هـ (٢٠٣٠م). وسيتمكن طلابنا من إحراز نتائج متقدّمة مقارنة بمتوسط النتائج الدولية والحصول على تصنيف متقدّم في المؤشرات العالمية للتحصيل التعليمي. ومن أهدافنا بحلول ١٤٥٢هـ (٢٠٣٠م)، خفض معدل البطالة من (١١,٦%) إلى (٧%). ورفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من (٢٢%) إلى (٣٠%).

٨. توطين الصناعات العسكرية: من خلال إيجاد أنشطة صناعية وخدمات مساندة كالمعدّات الصناعية والاتصالات وتقنية المعلومات مما يسهم في خلق فرص عمل نوعية في الاقتصاد الوطني.

٩. سوق للطاقة المتجددة: على الرغم من تمتعنا بمقومات قوية في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إلا أننا لا نملك -حتى الآن - قطاعاً منافساً في مجال الطاقة المتجددّة. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يرتفع مستوى الاستهلاك المحلي للطاقة ثلاثة أضعاف بحلول العام ١٤٥٢هـ (٢٠٣٠م). كما نستهدف توطين نسبة كبيرة من سلسلة قيمة الطاقة المتجددة في اقتصادنا، وتشمل تلك السلسلة خطوات البحث والتطوير والتصنيع وغيرها.

١٠. تنمية البنية التحتية الرقمية: تعتبر البنية التحتية الرقمية مُمكّناً أساسياً لبناء أنشطة صناعية متطورة، ولجذب المستثمرين، ولتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، لذلك سنعمل على تطوير البنية التحتية الخاصة بالاتصالات وتقنية المعلومات. وتعزيز حوكمة التحول الرقمي عبر مجلس وطني يشرف على هذا المسار وسندعم هذا التحول على مستوى الحكومة أيضاً. وسنهيئ الآلية التنظيمية والدعم المناسب لبناء شراكة فاعلة مع مشغلي الاتصالات بهدف تطوير البنية التحتية التقنية، وسندعم نمو المستثمرين المحليين في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

١١. نحافظ على مواردنا الحيوية: فيما يخص الموارد الغذائية، أكدت الرؤية على بناء مخزونات استراتيجية بمستويات آمنة وكافية لمعالجة الحالات الطارئة. وسنبني شراكات زراعية استراتيجية مع

الدول التي حباها الله موارد طبيعية من تربة خصبة ومياه وفيرة بما يحمي مواردنا المائية، وسنرشّد استخدام المياه في المجال الزراعي بإعطاء الأولوية للمناطق الزراعية التي تمتلك مصادر مياه طبيعية ومتجددة، وسنركز جهودنا في دعم الاستزراع السمكي، وسنعمل مع المستهلكين ومصنعي الأغذية والتجار للتقليل من كميات الهدر.

ويستخلص الباحث: أن الرؤية تناولت كافة الأبعاد الحيوية التي تضمن إزدهارًا مجتمعيًا ونموًا اقتصاديًا، حيث دعمت الرؤية البناء الثقافي والاجتماعي والصحي لأفراد المجتمع من خلال ترسيخ القيم واكساب أفراد المجتمع المعارف والمهارات، وبناء علاقات تشاركية بين الأسرة والمدرسة من خلال مشاركة أولياء الأمور في مجالس مدرسية تُفعل دور الأباء في عملية تعليم أبنائهم. وأكدت على توفير فرص عمل مناسبة لأفراد المجتمع من خلال المزج بين التعليم والتدريب، وحصول أفراد المجتمع (بما فيهم الفئات الخاصة) على فرص التعليم الجيد وفق خيارات متنوعة تُمكنهم من الحصول على المعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل، مع أهمية الموائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، من خلال توجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة، والمرونة في التنقل بين المسارات التعليمية. وخفض معدل البطالة، ورفع مشاركة المرأة في سوق العمل. كما اهتمت الرؤية بالمحافظة على البيئة، والاستثمار في مواردها المتاحة، كتوليد الطاقات المتجددة من الطاقة الشمسية والرياح، كما أولت الرؤية أهمية خاصة بتوطين الصناعات، وتنمية البنية التحتية الرقمية الخاصة بالاتصالات وتقنية المعلومات، كما ركزت الرؤية على الموارد الحيوية، كالمواد الغذائية الشراكات الزراعية ومصادر المياه.

برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م: انسجامًا مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، أعلن مجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية يوم الاثنين ٢٠١٦/٦/٦ عن موافقته على وثيقة برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ ، وتسعى الوثيقة من خلال أهدافها إلى تحقق آلية عمل ووتقديم مخرجات يكون لها أثرًا ملموساً على كفاءة وفعالية التخطيط وتكامل العمل الحكومي، لتكون رافدًا مهما في الوصول إلى «رؤية المملكة العربية السعودية »٢٠٣٠ ومن أبرز أهدافها، ما يأتي: (برنامج التحول الوطني، ٢٠١٦، ١١)

١. تحديد أهداف استراتيجية ومستهدفات للجهات المشاركة: اعتمد برنامج التحوّل الوطني الأهداف الإستراتيجية الداعمة لتحقيق (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠) وإدراك التحديّات التي تعيق تحقيقها، والابتكار في وضع مستهدفاتها للعام ٢٠٢٠ م.

٢. ترجمة الأهداف الاستراتيجية إلى مبادرات تنفيذية خاصّة بالجهات: تمت ترجمة الأهداف الاستراتيجية للجهات المشاركة إلى مبادرات تفصيلية لتحقيق تلك الأهداف، وتطوير خطط تنفيذ تفصيلية، ودراسة الجدوى الاقتصادية، مما يمتدّ وأثره على عملية التخطيط والتنفيذ ورفع كفاءة الإنفاق وتعظيم أثر هذه المبادرات في تحقيق الأولويات الوطنية. كما يحرص على تعزيز الشفافية عبر إعلان المستهدفات والنتائج.

٣. تعزيز العمل المشترك نحو تحقيق الأهداف الوطنية المشتركة: حددّ برنامج التحوّل الوطني عدد من الأولويات الوطنية المشتركة ذات الأثر والنفع العام والمبنية على الأهداف الاستراتيجية للرؤية، حيث تم تحليل المبادرات في غرف دعم متخصصة وفق مُرشِحات قائمة على تعظيم مساهمة المبادرات في تحقيق الأهداف الوطنيّة المشتركة مثل:

أ. المساهمة في توليد الوظائف: تسهم مبادرات برنامج التحول الوطني على المساهمة في توليد أكثر من ٤٥٠ ألف وظيفة في القطاعات غير الحكومية بحلول عام ٢٠٢٠ م، بما يسهم في تحقيق هدف (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠) بتنمية الفرص للجميع.

ب. المساهمة في تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص: يساهم القطاع الخاص بشكل كبير في دعم وتمويل المبادرات، مما يوفر نحو ٤٠ % من الإنفاق الحكومي على المبادرات، ويساهم في تحقيق أحد أهداف (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠) في رفع مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلّي.

ج. المساهمة في تعظيم المحتوى المحلّي: تسهم عدد من مبادرات برنامج التحوّل الوطني في توطين أكثر من ٢٧٠ مليار ريال في المحتوى المحلّي، ما يعزز الارتقاء بالقيمة المضافة للمحتوى المحلي، والتقليل من الاعتماد على الواردات وخلق فرص العمل، تحقيقاً لهدف (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠) في تعظيم المحتوى المحلّي في قطاعات مختلفة.

د. المساهمة في التحوّل الرقمي: يحدد برنامج التحوّل الوطني ٥ منصّات رقمية مشتركة بين الجهات العامّة، و ٢٩ مبادرة رقمية جوهرية متعلقّة بقطاعات حيوية، وعدد من الأصول الوطنية الرقمية يمكن استثمارها لدعم التحول الرقمي الحكومي، وذلك تماشيا مع التزام (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠)، بتنمية البنية التحتية الرقمية، وتنشيط القطاعات الاقتصادية، ودعم الصناعات ومنشآت القطاع الخاص، والدفع نحو تطوير نماذج الأعمال بين القطاعين الحكومي والخاص.

ويستخلص الباحث: من خلال ماسبق، أن الوثيقة رافد مهم من روافد رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وسوف تسهم من خلال عملها التطبيقي المبني على ترجمة الأهداف الإستراتيجية إلى مبادرات تفصيلية، مع تعزيز مبدأ الشفافية من خلال إعلان المستهدفات ونتائجها، ومن أبرز ما تسعى لتحقيقه تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتوفير فرص وظيفية ملائمة للجميع، رفع القيمة المضافة للمحتوى المحلي، ما يسهم في التقليل من الاعتماد على الواردات وتوفير فرص عمل إضافية لأفراد المجتمع، مع تطوير البنية التحتية للمعلومات والاتصالات ما يدعم التحول الرقمي لجميع قطاعات الدولة. وفي هذا الإطار تبنت وزارة التعليم عددًا من المبادرات التي من شأنها أن تحقق أهداف الوثيقة، كزيادة نسبة الإلتحاق بالتعليم، ومنح فرصًا تعليمية أفضل لذوي الإحتياجات الخاصة، ورفع مستوى كفاءة التعليم من خلال تطوير المناهج وزيادة تأهيل المعلمين.

نتائج الدراسة:

أولاً: حجم الطلب على مؤسسات التعليم العالي:

يتضح من الجدول (٤) وجود تباين كبير بين أعداد خريجي المرحلة الثانوية، حيث تراوحت نسب الخريجين من المجموع العام للعام الدراسي ١٤٣٨/١٤٣٩هـ حسب المنطقة الإدارية بين (١,٤%) في منطقة الحدود الشمالية، و(٢٤,١%) في منطقة الرياض، وتمثل الثلاث مناطق الرئيسة بالمملكة (مكة المكرمة والرياض والشرقية) ما نسبته (٦١%) من مجموع الخريجين، وهذا تباين منطقي لكون هذه المناطق تمثل الثلاث مناطق الرئيسة والتي تمثل ثقلًا دينيًا واقتصاديًا وسياسيًا. بينما تمثل العشر مناطق الأخرى ما نسبته (٤٩%). أما ما يتعلق بجنس الطالب فيشير الجدول إلى تماثل النسب بين الجنسين

في جميع المناطق. وحول فرع الدراسة، نجد أن هناك تباينًا كبيرًا بين الذكور الإناث، حيث نجد أن هناك تجانس إلى حد كبير بين الفرعين العلوم الشرعية والعلوم الطبيعية، فنجد ما نسبته (٤٥،٩%) من الإناث في العلوم الشرعية ، بينما (٥٤,١%) في العلوم الطبيعية، أما لدى الذكور فالوضع مختلف حيث نجد أن ما نسبته (٨١,٦%) في العلوم الطبيعية، و(١٨,٤%) في العلوم الشرعية.

جدول رقم (٤) خريجو الثانوية العامة للعام الدراسي ١٤٣٨-١٤٣٩هـ حسب المنطقة الإدارية والجنس ونوع الثانوية

المنطقة الإدارية	أنثى					ذكر					المجموع الكلي	
	أدبي		علمي		نسبة الكل	ادبي		علمي		نسبة الكل	العدد	%
	العدد	%	العدد	%		العدد	%	العدد	%			
الباحة	١٦٥١	١,٨	١٣٥٠	١,٣	١,٥	٧٤٦	٢,٠	٢٢١٣	١,٣	١,٥	٥٩٦٠	١,٥
الجوف	١٩٤٠	٢,٢	٢٠٧٨	٢,٠	٢,٠	٥٤٢	١,٥	٣٩١٧	٢,٤	٢,٢	٨٤٧٧	٢,١
الحدود الشمالية	١٠٢٧	١,١	١٥٨٠	١,٥	١,٣	٤٤٨	١,٢	٢٣٤٣	١,٤	١,٤	٥٣٩٨	١,٤
الرياض	١٨٧٠٤	٢٠,٨	٢٨٥٦٨	٢٦,٩	٢٤,١	٧٣٠٨	١٩,٧	٤١٧٠٤	٢٥,٢	٢٤,٢	٦٢٢٨٤	٢٤,١
الشرقية	١٠٨٨٦	١٢,١	١٥٩٨٥	١٥,٠	١٣,٧	٥٢٠١	١٤,٠	٢١٧٦٩	١٣,٢	١٣,٣	٥٣٨٤١	١٣,٥
القصيم	٥٤٧٤	٦,١	٤٨٨٧	٤,٦	٥,٣	٢٢٨١	٦,١	٨٢٨٧	٥,٠	٥,٢	٢٠٩٢٩	٥,٢
المدينة المنورة	٨٢٠٦	٩,١	٧٢١٩	٦,٨	٧,٩	٣٠٠٥	٨,١	١١٦٨٧	٧,١	٧,٣	٣٠١١٧	٧,٦
تبوك	٢٧٢٢	٣,٠	٤٠٠٩	٣,٨	٣,٤	١٨١٢	٤,٩	٥٦١٣	٣,٤	٣,٧	١٤١٥٦	٣,٥
جازان	٣٦٩٦	٤,١	٥٩٥٠	٥,٦	٤,٩	١٩٤٦	٥,٢	٨٨١١	٥,٣	٥,٣	٢٠٤٠٣	٥,١
حائل	٣٨٧٢	٣,٢	٢١٧٩	٢,٠	٢,٦	٢٤٦٣	٦,٦	٣٢٩٧	٢,٠	٢,٨	١٠٨١١	٢,٧
عسير	٧٢٨٤	٨,١	٨٠٠٦	٧,٥	٧,٨	٣٣٢١	٨,٩	١٢٤٦٠	٧,٥	٧,٨	٣١٠٧١	٧,٨
مكة المكرمة	٢٣٦٢٤	٢٦,٢	٢٢٨٧٣	٢١,٥	٢٣,٧	٧٤٥٥	٢٠,١	٣٩٥٥٠	٢٣,٩	٢٣,٢	٩٣٥٠٢	٢٣,٤
نجران	١٩٩٨	٢,٢	١٦١٥	١,٥	١,٨	٦٤٤	١,٧	٣٦٠٧	٢,٢	٢,١	٧٨٦٤	٢,٠
المجموع الكلي	٩٠٠٨٤	١٠٠	١٠٦٢٩٩	١٠٠	١٠٠	٣٧١٧٢	١٠٠	١٦٥٢٥٨	١٠٠	١٠٠	٣٩٨٨١٣	١٠٠

المصدر: وزارة التعليم، برنامج نور، تقرير الخريجين للعام الدراسي ١٤٣٨-١٤٣٩هـ

كما يشير الجدول (٤) إلى معدلات النمو بين خريجي المرحلة الثانوية حسب المنطقة الإدارية والجنس خلال ثلاث سنوات في الفترة بين ١٤٣٦/١٤٣٧هـ إلى ١٤٣٨/١٤٣٩هـ، ويتضح منه أن النمو لدى الإناث أعلى منه لدى الذكور، ففي عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ بلغ النمو ما نسبته (٣,٥%) عن العام السابق له، وفي العام التالي ١٤٣٨/١٤٣٩هـ بلغت نسبة النمو لدى الإناث (٣,٤%) عن العام السابق له، وعلى مستوى الأرقام نجد أن النمو شمل جميع المناطق عدا منطقة نجران في العام

١٤٣٩/١٤٣٨هـ. أما للذكور فقد إنخفض النمو بنسبة (-١,١%) في العام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ، وشمل الانخفاض جميع مناطق المملكة، أما في العام ١٤٣٩/١٣٨هـ فكان النمو طفيفًا بنسبة (٠,٢%).

الجدول رقم(٥) معدلات النمو بين خريجي المرحلة الثانوية للثلاث سنوات من ١٤٣٧/١٤٣٦ إلى ١٤٣٩/١٤٣٨هـ

المنطقة الإدارية	بين عامي ١٤٣٧/١٤٣٦و ١٤٣٨/١٤٣٧هـ						بين عامي ١٤٣٨/١٤٣٧ و ١٤٣٩/١٤٣٨هـ					
	أنثى		ذكر		المجموع الكلي		أنثى		ذكر		المجموع الكلي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الباحة	١٩٦	٠,١	-١	٠,٠	١٩٥	٠,١	١٦	٠,٠	-١٨٤	-٠,١	-١٦٨	٠,٠
الجوف	٢٨٧	٠,٢	٣٦	٠,٠	٣٢٣	٠,١	١١٩	٠,١	٤٢	٠,٠	١٦١	٠,٠
الحدود الشمالية	٩٩	٠,١	-١١٩	-٠,١	-٢٠	٠,٠	١٠٢	٠,١	-١٥٢	-٠,١	-٥٠	٠,٠
الرياض	٨٤٢	٠,٥	-٨١٨	-٠,٤	٢٤	٠,٠	٢٣٥٩	١,٢	٩٧٠	٠,٥	٣٣٢٩	٠,٨
الشرقية	٣٧١	٠,٢	-٥٨٢	-٠,٣	-٢١١	-٠,١	٦٤٤	٠,٣	-٥٨٧	-٠,٣	٥٧	٠,٠
القصيم	٢٠٢	٠,١	-٢٠٩	-٠,١	-٧	٠,٠	٤٣٩	٠,٢	٢٦	٠,٠	٤٦٥	٠,١
المدينة المنورة	٥٢٠	٠,٣	-١٠٠	٠,٠	٤٢٠	٠,١	٦٦٠	٠,٣	٤١٣	٠,٢	١٠٧٣	٠,٣
تبوك	٢٤١	٠,١	-٤٠	٠,٠	٢٠١	٠,١	٤٤١	٠,٢	١١٩	٠,١	٥٦٠	٠,١
جازان	٩٢٧	٠,٥	٤٦٣	٠,٢	١٣٩٠	٠,٤	٣٣٠	٠,٢	-١	٠,٠	٣٢٩	٠,١
حائل	٢٢٨	٠,١	-١٢٢	-٠,١	١٠٦	٠,٠	٣٣	٠,٠	-٦	٠,٠	٢٧	٠,٠
عسير	١١٧٣	٠,٦	-٤٢٠	-٠,٢	٧٥٣	٠,٢	٢٤٢	٠,١	-٣٦٤	-٠,٢	-١٢٢	٠,٠
مكة المكرمة	٨٨٢	٠,٥	-٤٠٥	-٠,٢	٤٧٧	٠,١	١١٣٨	٠,٦	٢٠٥	٠,١	١٣٤٣	٠,٣
نجران	٤٥٦	٠,٢	٢٠	٠,٠	٤٧٦	٠,١	-٦	٠,٠	-٦٦	٠,٠	-٧٢	٠,٠
المجموع الكلي	٦٤٢٤	٣,٥	-٢٢٩٧	-١,١	٤١٢٧	١,١	٦٥١٧	٣,٤	٤١٥	٠,٢	٦٩٣٢	١,٨

المصدر: إعداد الباحث من خلال قراءة اعداد الخريجين للسنوات المحددة

ويعتبر الباحث هذه النتيجة منطقية إذا ما قورنت بعدد السكان الإناث في الفئة العمرية (٠-١٤) -كنسبة مئوية من الإجمالي- حيث بلغت النسبة خلال السنوات (١٩٩٧م-١٩٩٨م-١٩٩٩م) (٤٣,٧٩% و ٤٢,٨٣% و ٤٢,٠٤%) على التوالي، بينما بلغت للذكور لنفس الفئة العمرية وذات الأعوام (٣٦,٨٧% و ٣٦,٢٦% و ٣٥,٨٣%) على التوالي. (البنك الدولي، ٢٠١٨م)

ويستخلص الباحث:

١. يتمركز أكثر من (٦٠%) من خريجي مرحلة الثانوية العامة في الثلاث مناطق الرئيسة (مكة المكرمة والرياض والمنطقة الشرقية)

٢. نسبة الخريجات متجانسة بين فرعي العلوم الشرعية والعلوم الطبيعية، بينما تباينت لدى الخريجين حيث تجاوزت نسبة خريجو العلوم الطبيعية (٨١%) من جملة الخريجين.

٣. معدلات الخريجين تزداد سنويًا لصالح الإناث دون الذكور بنسبة نمو تتجاوز (٣%) سنويا.

ثانيًا: المقبولين في مؤسسات التعليم العالي خلال العامين ١٤٣٦-١٤٣٧هـ والعام ١٤٣٧-١٤٣٨هـ:

يتضح من الجدول (٦) معدلات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي خلال العام الدراسي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ حيث تشير البيانات أن نسبة الالتحاق من إجمالي الخريجين بلغت لدرجة البكالوريوس (٦٨,٨١%) ولدرجة الدبلوم (١٦,٠٧%)، بينما بلغت (٨٤,٨٩%) لجميع الدرجات، أما نسب الالتحاق حسب الجنس فتشير إلى أن نسب إلتحاق الإناث لدرجة البكالوريوس أعلى من الذكور حيث بلغت (٣٦,٣٤%) أما للذكور فبلغت (٣٢,٤٨%)، أما نسب الإلتحاق لدرجة الدبلوم فتشير إلى العكس، حيث بلغت (١٢,٢٣%) للذكور، و (٣,٨٤%) للإناث.

جدول رقم (٦) خريجو الثانوية العامة والمقبولين حسب الدرجة العلمية للعام ١٤٣٧/١٤٣٨هـ

ونسب الالتحاق حسب الدرجة العلمية

البيان	ذكور		اناث		الكل	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
خريجو الثانوية العامة	٢٠٢٠١٥	٥١,٥٥	١٨٩٨٦٦	٤٨,٤٥	٣٩١,٨٨١	١٠٠
المقبولين لدرجة الدبلوم للعام	٤٧٩٣٩	١٢,٢٣	١٥٠٥٣	٣,٨٤	٦٢٩٩٢	١٦,٠٧
المقبولين لدرجة البكالوريوس للعام	١٢٧٢٦٩	٣٢,٤٨	١٤٢٣٩١	٣٦,٣٤	٢٦٩٦٦٠	٦٨,٨١
جميع المقبولين للعام	١٧٥٢٠٨	٥٢,٦٧	١٥٧٤٤٤	٤٧,٣٣	٣٣٢٦٥٢	٨٤,٨٩

وتشير البيانات في الجدول(٧) أن معدلات الالتحاق في العام ١٤٣٧/١٤٣٨هـ انخفضت بشكل عام بنسبة (-١١,٣٤%) عن العام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ، مع وجود تباين في البيانات بين درجتي الدبلوم والبكالوريوس، حيث إرتفعت نسبة الالتحاق لدرجة الدبلوم عن العام السابق

١٤٣٧/١٤٣٦هـ، بنسبة إجمالية بلغت (٦,٩٧%)، وكانت أعلى لدى الإناث بنسبة بلغت (١٩,٦%)، وبالمقابل نجد أن نسبة الالتحاق لدرجة البكالوريوس إنخفضت بنسبة (-١٤,٧٤%)، وكان الإنخفاض أعلى لدى الذكور بنسبة (-١٧,٨٢%)، ونلاحظ أن أكثر البرامج انخفاضًا، برنامج العلوم الاجتماعية والأعمال التجارية والقانون بنسبة بلغت (٥,٦٧%)، وبرامج العلوم الطبيعيه والرياضيات وعلوم الحاسب الالي بنسبة بلغت (٣,٢٥%)، وإذا ما دمجنا برامج العلوم التربوية والعلوم الإنسانية نجد أن نسبة الإنخفاض تصل إلى (٣,٦٣%).

جدول رقم (٧) المستجدون للعام الدراسي ١٤٣٨/١٤٣٧هـ حسب الجنس ونوع البرنامج الدراسي

نوع البرنامج	ذكور		اناث		المجموع		نمو القبول عن العام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
البرامج الرئيسة	٦١٧١٦	٣٥,١٩	٥٧٨٣٥	٣٦,٧٧	١١٩٥٥١	٣٥,٩٤	%١,٦٧
التربية	١٢٧٠٥	٧,٢٤	١٧٨٥٩	١١,٣٥	٣٠٥٦٤	٩,١٩	%١,٨٣-
الدراسات الإنسانية والفنون	٢٠٦٧٣	١١,٧٩	٣٢٣٨٠	٢,٥٩	٥٣٠٥٣	١٥,٩٥	%١,٨٠-
برامج الخدمات	٨٨٢	٠,٥٠	٢٨١٤	١,٧٩	٣٦٩٦	١,١١	%٠,١٢
برامج الصحة والخدمات الاجتماعية	١٠٤٩٧	٥,٩٩	١١٨٨٩	٧,٥٦	٢٢٣٨٦	٦,٧٣	%٠,٦٣-
برامج العلوم الاجتماعية والأعمال التجارية والقانون	٣٥٣١٧	٢٠,١٤	٢١٢١٦	١٣,٤٩	٥٦٥٣٣	١٦,٩٩	%٥,٦٧-
برامج العلوم الطبيعيه والرياضيات وعلوم الحاسب الالي	١٥٩٩٨	٩,١٢	١١٥١٨	٧,٣٢	٢٧٥١٦	٨,٢٧	%٣,٢٥-
برامج الهندسة والصناعات والإنشاءات	١٧١٦٠	٩,٧٨	١٣٥٧	٠,٨٦	١٨٥١٧	٥,٥٧	%٠,١٩
برنامج الزراعة والبيطره	٤٢٤	٠,٢٤	٤١٢	٠,٢٦	٨٣٦	٠,٢٥	%٠,١٣-
المجموع	١٧٥٣٧٢	١٠٠	١٥٧٢٨٠	١٠٠	٣٣٢٦٥٢	١٠٠	%١١,٣٤-

وحول قدرة مؤسسات التعليم العالي على استيعاب خريجي الثانوية العامة نجد أن البيانات تشير كما يشير الجدول(٧) إلى أن نسب الالتحاق في البرامج التربوية والإنسانية والعلوم الاجتماعية أعلى من بقية البرامج، إذ بلغت نسب الالتحاق بها في عام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ بلغت (٤٢,١%)، ثم برامج العلوم الطبيعية والرياضيات والحاسب الآلي بنسبة بلغت (٨,٣%)، فبرامج الهندسة والصناعات والإنشاءات بنسبة بلغت (٥,٦%)، أما البرامج الصحية والخدمات الاجتماعية فبلغت نسب الالتحاق بها (٦,٧٣%)، وأخيرا البرامج الزراعية والطب البيطري حيث نجد أن نسب الالتحاق به منخفضة جداً بلغت أقل من (٠,٢٥%). كما تشير البيانات إلى أن نسبة إلتحاق الذكور أعلى من

الإناث حيث بلغت نسبة إلتحاقهم من المجموع الكلي (٥٢,٧٢%)، وما نسبته (٤٧,٢٨%) للإناث، وعلى مستوى البرامج نجد أن التحاق الإناث يفوق الذكور في البرامج التربوية والإنسانية بما نسبته (١٢,٩%)، وكذلك في البرامج الصحية والخدمات الاجتماعية بما نسبته (١,٦%) عن الذكور، وبالمقابل نجد أن التحاق الذكور تفوق على الإناث في برامج الهندسة والصناعات والإنشاءات بما نسبته (٨,٩%) وفي برامج العلوم الاجتماعية والأعمال التجارية والقانون بما نسبته (٦,٧%) وفي برامج العلوم الطبيعيه والرياضيات وعلوم الحاسب الآلي بما نسبته (١,٨%).

جدول رقم (٨) المقيدون بمؤسسات التعليم العالي للعام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ حسب الدرجة والجنس

فئة البرنامج	دبلوم متوسط				بكالوريوس				المجموع	
	ذكر	أنثى	جملة	%	ذكر	أنثى	جملة	%	العدد	%
البرامج الرئيسة	١٦٨٦٩	٢١٠٤	١٨٩٧٣	١١,٣	٣١٥٩٤	٣٠٣٧٤	٦١٩٦٨	٤,٤	٨٠٩٤١	٥,٢
التربية	٨٢٦	٢٥٧	١٠٨٣	٠,٦	١١٢٧٩٥	١٤١٤٢٠	٢٥٤٢١٥	١٨,٢	٢٥٥٢٩٨	١٦,٣
الدراسات الإنسانية والفنون	٦٨٨٤	٣٧٨٥	١٠٦٦٩	٦,٤	٩٤١١٠	١٥٦٣٦١	٢٥٠٤٧١	١٧,٩	٢٦١١٤٠	١٦,٧
برامج الخدمات	٢١١٦	٦٥٠٣	٨٦١٩	٥,١	١١٤٦	٤٨٩٥	٦٠٤١	٠,٤	١٤٦٦٠	٠,٩
برامج الصحة والخدمات الاجتماعية	٧٠٤	٢٨٨	٩٩٢	٠,٦	٦٢٦١٦	٧٦٤١١	١٣٩٠٢٧	٩,٩	١٤٠٠١٩	٨,٩
برامج العلوم الاجتماعية والأعمال التجارية والقانون	٣٦٧٢٠	١٧٤٠٣	٥٤١٢٣	٣٢,٣	٢٣١٧٢٥	١٩٠١٧٦	٤٢١٩٠١	٣٠,٢	٤٧٦٠٢٤	٣٠,٤
برامج العلوم الطبيعيه والرياضيات وعلوم الحاسب الالي	٢٧٤٩٥	٦٣٥٢	٣٣٨٤٧	٢٠,٢	٧٣٩٩١	١١٥١٥٤	١٨٩١٤٥	١٣,٥	٢٢٢٩٩٢	١٤,٢
برامج الهندسة والصناعات والإنشاءات	٣٩٢٨٦	٠	٣٩٢٨٦	٢٣,٤	٥٢٢٣٤	١٤٠٩٣	٦٦٣٢٧	٤,٧	١٠٥٦١٣	٦,٧
برنامج الزراعة والبيطره	١٦	٠	١٦	٠	٦٩٨٩	١٥٩٣	٨٥٨٢	٠,٦	٨٥٩٨	٠,٥
المجموع	١٣٠٩١٦	٣٦٦٩٢	١٦٧٦٠٨	١٠٠	٦٦٧٢٠٠	٧٣٠٤٧٧	١٣٩٧٦٧٧	١٠٠	١٥٦٥٢٨٥	١٠٠

وتدعم بيانات المقيدين للعام الدراسي ١٤٣٧/١٤٣٦هـ كما في الجدول(٨) (لم تتوفر بيانات المقيدين للعام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ لعدم جاهزيتها حسب إفادة إدارة الإحصاء بوزارة التعليم بالمملكة

العربية السعودية) الإتجاه النوعي للقبول حيث نجد أن غالبية المقيدين يتمركزون في برنامج العلوم الاجتماعية والأعمال التجارية والقانون بنسبة تبلغ (٣٠,٤%) من جملة المقيدين، فالبرامج الإنسانية والتربوية بنسبة تبلغ للبرنامجين (٣٣%) فبرنامج العلوم الطبيعيه والرياضيات وعلوم الحاسب الالي بنسبة تبلغ (١٤,٢%)، مما يعني أن (٧٧,٦%) من المقيدين يتمركزون في أربعة برامج، أما البرامج الصحية فتبلغ نسبتها (٨,٩%) والهندسية (٦,٧%) والزراعية والبيطرة هي الأقل بنسبة (٠,٥%)، ويفسر الباحث ذلك بقدرة البرامج الاجتماعية والإنسانية ذات الطابع النظري على استيعاب أكبر عدد ممكن مما يخفف من الضغوط الاجتماعية على مؤسسات التعليم في استيعاب اكبر عدد ممكن، ولكن هذا التوجه يفرز إشكاليات يواجهها سوق العمل كما سيأتي ايضاحه.

وإذا ما أردنا أن نقارن بين معطيات المستجدين والمقيدين بمؤسسات التعليم العالي وبيانات الهيئة العامة للإحصاء في تقريرها حول مسح سوق العمل في الربع الثالث من عام ٢٠١٧م، لمعرفة ما إذا كان الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي يعالج جوانب القصور التي يعاني منها سوق العمل بالمملكة، نجد أن البيانات كما في الجدول رقم (٩) تشير إلى أن نسبة الباحثين عن العمل من حملة البكالوريوس بلغ (٤٥,٨%) من جملة الباحثين عن العمل خلال فترة التقرير، والنسبة لدى لدى الإناث أكثر من الذكور، يليهم حملة الثانوية العامة بنسبة (٢٥,١%) فحملة الدبلوم دون الجامعي بنسبة بلغت (٧,٤%). وتشير كذلك (كما في الجدول رقم٦) إلى أن نصف المتعطلين السعوديين يحملون الشهادة الجامعية حيث بلغت نسبتهم (٥٢,٨%) (من إجمالي المتعطلين السعوديين، يليهم الحاصلون على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها بنسبة (٣١,١ %)، ويمثل السعوديين الذكور الحاصلين على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها الشريحة الأعلى من حيث عدد المتعطلين وذلك بنسبة (٤٦،٣ %) من إجمالي المتعطلين السعوديين الذكور، فيما بينت النتائج أن ما يقارب من ثلاثة أرباع المتعطلات السعوديات هم من الحاصلات على الشهادة الجامعية وذلك بنسبة (٧٣,٤%). (إحصاءات القوى العاملة والأحوال الاجتماعية، ٢٠١٧، ٥٤، ٥٩)

جدول رقم (٩) السعوديون الباحثين عن عمل حسب الجنس والجنسية والمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الثانوية أو ما يعادلها	٦٥١٥٥	٣٤,١٤	٢٤٤٢٩٠	٢٣,٤٧	٣٠٩٤٤٥	٢٥,١٣
دبلوم دون الجامعة	٣١٠١٧	١٦,٢٥	٥٩٨٦٢	٥,٧٥	٩٠٨٧٩	٧,٣٨
بكالوريوس	٦١١٨٣	٣٢,٠٦	٥٠٢٨٩٨	٤٨,٣٢	٥٦٤٠٨١	٤٥,٨٠
بقية المستويات	٣٣٤٦٧	١٨	٢٣٣٦٧٧	٢٢	٢٦٧١٤٤	٢١,٧٠
الاجمالي	١٩٠٨٢٢	١٠٠	١٠٤٠٧٢٧	١٠٠	١٢٣١٥٤٩	١٠٠

المصدر صندوق تنمية الموارد البشرية(حافز)،-وزارة الخدمة المدنية(جدارة،-ساعد) ،مركز المعلومات الوطني ص٥٤

جدول رقم (١٠) اجمالي المتعطلين من السعوديين (١٥ سنة فأكثر) حسب الجنس والمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الثانوية أو ما يعادلها	١٥٦٤٣٦	٤٦,٣٠	٧٤٩٨٧	١٨,٤٠	٢٣١٤٢٣	٣١,١٠
دبلوم دون الجامعة	٣٩٩٦٣	١١,٨٠	١٨٤١٤	٤,٥٠	٥٨٣٧٧	٧,٨٠
بكالوريوس	٩٤٦٤٧	٢٨,٠٠	٢٩٨٦٨٦	٧٣,٤٠	٣٩٣٣٣٣	٥٢,٨٠
بقية المستويات	٤٧٠٢٥	١٣,٩٠	١٤٩٩٠	٣,٧٠	٦٢٠١٥	٨,٣٠
الإجمالي	٣٣٨٠٧١	١٠٠	٤٠٧٠٧٧	١٠٠	٧٤٥١٤٨	١٠٠

المصدر صندوق تنمية الموارد البشرية(حافز)،-وزارة الخدمة المدنية(جدارة،-ساعد) ،مركز المعلومات الوطني ص٥٩

كما أظهرت تقديرات المسح كما في الجدول (١١) أن أعلى نسبة للمتعطلين السعوديين للحاصلين على شهادة الدبلوم فأعلى (١٥ سنة فأكثر)، ممن لديهم مؤهلات في تخصص الدراسات الانسانية والفنون (فالدراسات الانسانية تشمل: الدين و اللغات الاجنبية واللغة العربية وآدابها والتاريخ والآثار والفلسفة والاخلاق، الفنون تشمل : الفنون الجميلة والفنون التطبيقية والتمثيل والفنون التصويرية والسمعية والبصرية والتصميم الفني والحرف اليدوية) بواقع (٢٦,٣%) (من إجمالي المتعطلين السعوديين الذين يحملون أما أقل نسبة كانت للحاصلين على تخصص الزراعة والبيطرة بواقع (٠,٣%)، كما يلاحظ من الجدول أن نسبة المتعطلين عن العمل تزداد في الإناث دون الذكور، وفي قراءة أخرى للجدول نجد أن ما نسبته (٦٧,١%) من جملة المتعطلين عن العمل هم من الحاصلين على مؤهلات في تخصصات أدبية (في مجال التربية والدراسات الانسانية والفنون والعلوم الاجتماعية

والاعمال التجارية والقانون)، ويمثل فيه الإناث مانسبته (٧٣,٦%) من جملة الإناث المتعطلات عن العمل. ويبين الجدول (١٢) أن معدل البطالة بين السعوديين بلغ (١٢,٨%) ويمثل الحاصلين على الشهادة الجامعية المعدل الأعلى حيث بلغ (١٨%)، يليهم الحاصلين على شهادة الثانوية أو ما يعادلها بمعدل بلغ (١١،٣%)، وبينت النتائج أن هناك تباينًا في معدل البطالة بين الإناث والذكور. (إحصاءات القوى العاملة والأحوال الاجتماعية، ٢٠١٧، ٦٠، ٧٠)

جدول رقم (١١) التوزيع النسبي للمتعطلين السعوديين

الحاصلين على شهادة دبلوم فأعلى (١٥ سنة فأكثر) حسب الجنس والتخصص الدراسي

التخصص الدراسي	ذكور	إناث	جملة
التربية	٩	٢٣,٤	١٩,١
الدراسات الإنسانية والفنون	١٣,٤	٣١,٨	٢٦,٣
برامج العلوم الاجتماعية والأعمال التجارية والقانون	٢٩,٤	١٨,٤	٢١,٧
برامج العلوم الطبيعيه والرياضيات وعلوم الحاسب الالي	١٩,٢	١٨	١٨,٤
برامج الهندسة والصناعات والإنشاءات	١٧,٩	٠,٧	٥,٨
برنامج الزراعة والبيطره	٠,٧	٠,١	٠,٣
برامج الصحة والخدمات الاجتماعية	٨,٩	٤,٨	٦
برامج الخدمات	١,٥	٢,٨	٢,٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (١٢) معدل البطالة للسكان السعوديين

(١٥ سنة فأكثر) حسب الجنس والجنسية والمستوى التعليمي (%)

المستوى التعليمي	ذكور	إناث	جملة
الثانوية أو ما يعادلها	٨,٢	٥١,٦	١١,٣
دبلوم دون الجامعة	٨,٤	١٥,٧	٩,٨
بكالوريوس	٧,٣	٣٣,٩	١٨
بقية المستويات	١٧,٩	٧٧,٧	٢٦,٩
الإجمالي	٧,٤	٣٢,٧	١٢,٨

ويلخص الباحث هذه المعطيات في النقاط الآتية:

١. معدلات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي تشير إلى أن غالبية خريجي الثانوية يتم استيعابهم لبرامج البكالوريوس بنسبة تصل إلى (٨١,١%)، أما الاستيعاب لبرامج الدبلوم فتبلغ نسبته

(١٨,٩%)، وتبلغ نسبة الاستيعاب للذكور ما نسبته (٤٧,٢%) والإناث (٥٢,٨%) من جملة المقبولين ببرامج البكالوريوس، بينما بلغت نسب الاستيعاب على مستوى الدبلوم ما نسبته (٧٦,١%) للذكور وللإناث ما نسبته (٢٣,٩%) من جملة المقبولين ببرامج الدبلومات.

٢. انخفاض معدلات نمو الاستيعاب ببرامج البكالوريوس خلال العام ١٤٣٧/١٤٣٨هـ، بنسبة (-١٤,٧٤%)، وارتفاع معدلات نمو الاستيعاب ببرامج الدبلومات بنسبة (٦,٩٧%) عن العام السابق له. ويلاحظ أن نسب الانخفاض في البرامج النظرية أكثر من البرامج التطبيقية، ومع أن الانخفاض طفيف في البرامج الصحية، نلحظ ارتفاعًا طفيفًا في استيعاب الطلبة في البرامج الهندسية.

٣. لا تزال نسب الاستيعاب في البرامج النظرية (العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية) تمثل النسبة الأعلى من اجمالي المقبولين والمقيدين. كما تشير إلى انخفاض نسب القبول في برنامج العلوم الاجتماعية والأعمال التجارية، وبرامج العلوم الطبيعيه والرياضيات وعلوم الحاسب الالي، وبرنامجي العلوم التربوية والعلوم الإنسانية، خلال العام ١٤٣٧/١٤٣٨هـ مقارنة بالعام الدراسي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

٤. تدعم بيانات المقيدين للعام الدراسي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ، الإتجاه النوعي للقبول حيث نجد أن غالبية المقيدين يتمركزون في برنامج العلوم الاجتماعية والأعمال التجارية والقانون، فالبرامج الإنسانية والتربوية مجتمعة، فبرنامج العلوم الطبيعيه والرياضيات وعلوم الحاسب الالي، مما يعني أن (٧٧,٦%) من المقيدين يتمركزون في هذه البرامج.

٥. نسبة الباحثين عن العمل من حملة درجة البكالوريوس تفوق بقية الدرجات العلمية، وتشير البيانات إلى أن نصف المتعطلين السعوديين يحملون الشهادة الجامعية.

٦. أظهرت النتائج أن غالبية المتعطلين عن العمل هم من الحاصلين على مؤهلات في تخصصات أدبية (في مجال التربية والدراسات الانسانية والفنون والعلوم الاجتماعية والاعمال التجارية والقانون)، ويمثل الحاصلين على الشهادة الجامعية المعدل الأعلى.

ثالثًا: توجهات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وملامح القبول والاستيعاب بمؤسسات التعليم العالي:

وبعد استعراض بعض ملامح القبول والاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي يخرج الباحث ببعض الملاحظات، ومن أبرزها:

١. تتجانس اتجاهات القبول والاستيعاب بمؤسسات التعليم العالي مع رؤية المملكة ٢٠٣٠م، في سعيها نحو تحقيق تطلعات الرؤية في بعض المبادرات ومن أهمها:

أ. توفير التعليم القادر على بناء الشخصية، وإرساء منظومة اجتماعية وصحية. حيث سعت مؤسسات التعليم العالي إلى توفير فرص الالتحاق ببرامج التعليم العالي لشريحة كبيرة من الطلبة حيث وصل معدل الاستيعاب إلى (٨٤,٨٩%) من اجمالي خريجي المرحلة الثانوية لبرامج الدبلوم دون الجامعي وبرامج البكالوريوس.

ب. إكساب الطالب المعارف والمهارات والسلوكيات الحميدة ليكون ذا شخصية مستقلة تتصف بروح المبادرة والمثابرة والقيادة. وتزويد أبنائنا بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل.

ج. رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل. فقد أتاحت مؤسسات التعليم العالي للإناث فرصًا تعليمية تفتح آفاقًا جديدة لهن، حيث كانت نسبة إلتحاقهن ببرامج البكالوريوس أعلى من الذكور إذ بلغت (٥٢,٨١%) من إجمالي المقبولين ببرامج البكالوريوس.

٢. تعاني بعض مخرجات مؤسسات التعليم العالي من عدم مؤائمتها مع متطلبات سوق العمل، بحسب ما تشير له بيانات الهيئة العامة للإحصاء، وهذه الإشكالية يتوقع أن تحد من تحقيق أهداف الرؤية في بعض مبادراتها، ومنها:

أ. تحول دون تحقيق مبادرة تعزيز الجهود في مواءمة مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل، وسنركز على الابتكار في التقنيات المتطورة وفي ريادة الأعمال. ومبادرة السعي نحو سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وتطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة. بعض العقبات حيث لاتزال نسب الالتحاق العالية تتمركز في البرامج النظرية (العلوم الاجتماعية والإنسانية والتربوية)، بالمقابل تقل نسبة التوسع في البرامج الصحية والهندسية.

ب. إيجاد أنشطة صناعية وخدمات مساندة كالمعدّات الصناعية والاتصالات وتقنية المعلومات مما يسهم في خلق فرص عمل نوعية في الاقتصاد الوطني. وتنمية البنية التحتية الرقمية: تعتبر البنية التحتية الرقمية مُمكّناً أساسياً لبناء أنشطة صناعية متطورة، ولجذب المستثمرين، ولتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، لذلك سنعمل على تطوير البنية التحتية الخاصة بالاتصالات وتقنية المعلومات. وهاتين المبادرتين تواجهان أزمة إنخفاض القبول في البرامج الهندسية والصناعية، والبرامج المعلوماتية، حيث تشير بيانات القبول للعام ١٤٣٧/١٤٣٨هـ إلى انخفاض نسب القبول في البرامج الهندسية بنسبة (٢٢٪) عن العام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ والبرامج المعلوماتية بنسبة (٢٣٪).

ج. خفض معدل البطالة من ١١,٦ في المئة إلى سبعة في المئة بحلول ١٤٥٢هـ (٢٠٣٠)، والملاحظ أن إتجاهات الاستيعاب بمؤسسات التعليم العالي (المقبولين والمقيدين) ستؤدي إلى رفع معدل البطالة فالبيانات تشير إلى أن غالبية الطلبة يتم استيعابهم في البرامج النظرية والتي تزيد فيها معدلات البطالة كما تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء في الربع الثالث لعام ٢٠١٧.

د. بناء شراكات زراعية استراتيجية مع الدول التي حباها الله موارد طبيعية من تربة خصبة ومياه وفيرة بما يحمي مواردنا المائية، وسنرشّد استخدام المياه في المجال الزراعي بإعطاء الأولوية للمناطق الزراعية التي تمتلك مصادر مياه طبيعية ومتجددة، وسنركز جهودنا في دعم الاستزراع السمكي، وسنعمل مع المستهلكين ومصنعي الأغذية والتجار للتقليل من كميات الهدر. فعلى الرغم من أهمية هذا القطاع إلا أن التوسع في القبول ببرامج الزراعة والبيطرة محدود جدًا، حيث تبلغ نسبة الاستيعاب (٠,٢٥٪) من جملة خريجي المرحلة الثانوية، والمقيدين لا تتجاوز نسبتهم (٠,٥٪) من جملة الطلبة المقيدين بمؤسسات التعليم العالي.

هـ. تحقيق استدامةً بيئيّة: العمل على الحد من التلوث برفع كفاءة إدارة المخلّفات والحدّ من التلوث بمختلف أنواعه، ومقاومة ظاهرة التصحّر، والاستثمار الأمثل للثروات المائية عبر الترشيد واستخدام المياه المعالجة والمتجددّة. ورغم أهمية البعد البيئي، إلا أن برامج القبول في مجال البيئة

لم تحظ بأي مقعد خلال العام الدراسي ١٤٣٨/١٤٣٧هـ رغم حضورها في العام السابق له ولو بشكل محدود جدًا، حيث لم يتجاوز عدد المقبولين (٨٠) طالبًا فقط.

أبرز النتائج:

١. يتمركز أكثر من (٦٠%) من خريجي مرحلة الثانوية العامة في الثلاث مناطق الرئيسة (مكة المكرمة والرياض والمنطقة الشرقية)

٢. نسبة الخريجات متجانسة بين فرعي العلوم الشرعية والعلوم الطبيعية، بينما تباينت لدى الخريجين حيث تجاوزت نسبة خريجو العلوم الطبيعية (٨١%) من جملة الخريجين.

٣. معدلات الخريجين تزداد سنويًا لصالح الإناث دون الذكور بنسبة نمو تتجاوز (٣%) سنويا.

٤. معدلات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي تشير إلى أن غالبية خريجي الثانوية يتم استيعابهم لبرامج البكالوريوس بنسبة تصل إلى (٨١,١%)، أما الاستيعاب لبرامج الدبلوم فتبلغ نسبته (١٨,٩%)، وتبلغ نسبة الاستيعاب للذكور ما نسبته (٤٧,٢%) والإناث (٥٢,٨%) من جملة المقبولين ببرامج البكالوريوس، بينما بلغت نسب الاستيعاب على مستوى الدبلوم ما نسبته (٧٦,١%) للذكور وللإناث ما نسبته (٢٣,٩%) من جملة المقبولين ببرامج الدبلومات.

٥. انخفاض معدلات نمو الاستيعاب ببرامج البكالوريوس خلال العام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ، بنسبة (-١٤,٧٤%)، وارتفاع معدلات نمو الاستيعاب ببرامج الدبلومات بنسبة (٦,٩٧%) عن العام السابق له. ويلاحظ أن نسب الانخفاض في البرامج النظرية أكثر من البرامج التطبيقية، ومع أن الانخفاض طفيف في البرامج الصحية، نلحظ ارتفاعًا طفيفًا في استيعاب الطلبة في البرامج الهندسية.

٦. لا تزال نسب الاستيعاب في البرامج النظرية (العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية) تمثل النسبة الأعلى من اجمالي المقبولين والمقيدين. كما تشير إلى انخفاض نسب القبول في برنامج العلوم الاجتماعية والأعمال التجارية، وبرامج العلوم الطبيعيه والرياضيات وعلوم الحاسب الالي، وبرنامجي العلوم التربوية والعلوم الإنسانية، خلال العام ١٤٣٨/١٤٣٧هـ مقارنة بالعام الدراسي ١٤٣٧/١٤٣٦هـ.

٧. تدعم بيانات المقيدين للعام الدراسي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ، الإتجاه النوعي للقبول حيث نجد أن غالبية المقيدين يتمركزون في برنامج العلوم الاجتماعية والأعمال التجارية والقانون، فالبرامج الإنسانية والتربوية مجتمعة، فبرنامج العلوم الطبيعيه والرياضيات وعلوم الحاسب الالي، مما يعني أن (٧٧,٦%) من المقيدين يتمركزون في هذه البرامج.

٨. نسبة الباحثين عن العمل من حملة درجة البكالوريوس تفوق بقية الدرجات العلمية، وتشير البيانات إلى أن نصف المتعطلين السعوديين يحملون الشهادة الجامعية.

٩. أظهرت النتائج أن غالبية المتعطلين عن العمل هم من الحاصلين على مؤهلات في تخصصات أدبية (في مجال التربية والدراسات الانسانية والفنون والعلوم الاجتماعية والاعمال التجارية والقانون)، ويمثل الحاصلين على الشهادة الجامعية المعدل الأعلى.

١٠. تتجانس اتجاهات القبول والاستيعاب بمؤسسات التعليم العالي مع بعض مبادرات رؤية المملكة ٢٠٣٠، من خلال سعيها نحو توفير فرص الالتحاق ببرامج التعليم العالي لشريحة كبيرة من الطلبة، ما يسهم في توفير التعليم القادر على بناء الشخصية، وإرساء منظومة اجتماعية وصحية. وإكساب الطلبة المعارف والمهارات والسلوكيات الحميدة ليكونوا ذا شخصية مستقلة تتصف بروح المبادرة والمثابرة والقيادة. وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل.

١١. يساهم القبول في مؤسسات التعليم العالي في رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل. فقد أتاحت للإناث فرصًا تعليمية تفتح آفاقًا جديدة لهن، حيث كانت نسبة إلتحاقهن ببرامج البكالوريوس أعلى من الذكور إذ بلغت (٥٢,٨١%) من إجمالي المقبولين ببرامج البكالوريوس.

١٢. تعاني بعض مخرجات مؤسسات التعليم العالي من عدم موائمتها مع متطلبات سوق العمل، بحسب ما تشير له بيانات الهيئة العامة للإحصاء، وهذه الإشكالية يتوقع أن تحد من تحقيق أهداف الرؤية في بعض مبادراتها، ومنها:

أ. تحول دون تحقيق مبادرة تعزيز الجهود في مواءمة مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل، وسنركز على الابتكار في التقنيات المتطورة وفي ريادة الأعمال. ومبادرة السعي نحو سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وتطوير التعليم العام

وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة. بعض العقبات حيث لاتزال نسب الالتحاق العالية تتمركز في البرامج النظرية (العلوم الاجتماعية والإنسانية والتربوية)، بالمقابل تقل نسبة التوسع في البرامج الصحية والهندسية.

ب. إيجاد أنشطة صناعية وخدمات مساندة كالمعدّات الصناعية والاتصالات وتقنية المعلومات مما يسهم في خلق فرص عمل نوعية في الاقتصاد الوطني. وتنمية البنية التحتية الرقمية: تعتبر البنية التحتية الرقمية مُمكّناً أساسياً لبناء أنشطة صناعية متطورة، ولجذب المستثمرين، ولتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، لذلك سنعمل على تطوير البنية التحتية الخاصة بالاتصالات وتقنية المعلومات. وهاتين المبادرتين تواجهان أزمة إنخفاض القبول في البرامج الهندسية والصناعية، والبرامج المعلوماتية، حيث تشير بيانات القبول للعام ١٤٣٧/١٤٣٨هـ إلى انخفاض نسب القبول في البرامج الهندسية بنسبة (٢٢%) عن العام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ والبرامج المعلوماتية بنسبة (٢٣%).

ج. خفض معدل البطالة من ١١,٦ في المئة إلى سبعة في المئة بحلول ١٤٥٢هـ (٢٠٣٠)، والملاحظ أن إتجاهات الاستيعاب بمؤسسات التعليم العالي (المقبولين والمقيدين) ستؤدي إلى رفع معدل البطالة فالبيانات تشير إلى أن غالبية الطلبة يتم استيعابهم في البرامج النظرية والتي تزيد فيها معدلات البطالة كما تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء في الربع الثالث لعام ٢٠١٧.

د. بناء شراكات زراعية استراتيجية مع الدول التي حباها الله موارد طبيعية من تربة خصبة ومياه وفيرة بما يحمي مواردنا المائية، وسنرشّد استخدام المياه في المجال الزراعي بإعطاء الأولوية للمناطق الزراعية التي تمتلك مصادر مياه طبيعية ومتجددة، وسنركز جهودنا في دعم الاستزراع السمكي، وسنعمل مع المستهلكين ومصنعي الأغذية والتجار للتقليل من كميات الهدر. فعلى الرغم من أهمية هذا القطاع إلا أن التوسع في القبول ببرامج الزراعة والبيطرة محدود جدًا، حيث تبلغ نسبة الاستيعاب (٠,٢٥%) من جملة خريجي المرحلة الثانوية، والمقيدين لا تتجاوز نسبتهم (٠,٥%) من جملة الطلبة المقيدين بمؤسسات التعليم العالي.

هـ. تحقيق استدامةً بيئيّة: العمل على الحد من التلوث برفع كفاءة إدارة المخلّفات والحدّ من التلوث بمختلف أنواعه، ومقاومة ظاهرة التصحّر، والاستثمار الأمثل للثروات المائية عبر الترشيد واستخدام المياه المعالجة والمتجددّة. ورغم أهمية البعد البيئي، إلا أن برامج القبول في مجال البيئة لم تحظ بأي مقعد خلال العام الدراسي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ رغم حضورها في العام السابق له ولو بشكل محدود جدًا، حيث لم يتجاوز عدد المقبولين (٨٠) طالبًا فقط.

التوصيات:

أولا: توصيات تعالج بعض نواحي القصور كما يراها الباحث:

١. توسيع نسب الاستيعاب في الثلاث مناطق الكبرى بالمملكة (مكة المكرمة والرياض والمنطقة الشرقية) والتي يتمركز بها أكثر من (٦٠%) من خريجي مرحلة الثانوية العامة.

٢. زيادة معدلات خريجو المرحلة الثانوية يتطلب إعادة النظر في سياسات استيعاب الطلبة في برامج دبلومات ما فوق المرحلة الثانوية وفي البرامج المتوافقة مع رؤية المملكة العربية السعودية، ما يوفر الكوادر البشرية المؤهلة لإحلالها محل العمالة الوافدة في العديد من المهن المتوسطة.

٣. توسيع فرص استيعاب الإناث في مؤسسات التعليم العالي لمواجهة الزيادة السنوية في أعداد الخريجات من المرحلة الثانوية مقارنة بالرجال.

٤. انخفاض معدلات نمو الاستيعاب ببرامج البكالوريوس (كما تبينه إحصاءات العام ١٤٣٧/١٤٣٨هـ) وما يقابله من زيادة معدلات نمو خريجو المرحلة الثانوية يتطلب من القائمين على مؤسسات التعليم العالي إعادة النظر في الفرص المتاحة للطلبة واولياتها بما يتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، وتحديدًا تقليص القبول في البرامج النظرية وتوسعه في البرامج التطبيقية وبخاصة البرامج الصحية والهندسية.

٥. تقويم الوضع الحالي في سياسات القبول والاستيعاب في البرامج النظرية (العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية) والتي تمثل النسبة الأعلى من اجمالي المقبولين والمقيدين. إذا ادركنا أن نسبة الباحثين عن العمل من حملة درجة البكالوريوس تفوق بقية الدرجات العلمية، وأن نصف المتعطلين

السعوديين يحملون الشهادة الجامعية، وغالبيهم من الحاصلين على مؤهلات في تخصصات أدبية (في مجال التربية والدراسات الانسانية والفنون والعلوم الاجتماعية والاعمال التجارية والقانون).

٦. محدودية البرامج التي تخدم المجال البيئي والتي تعد محورًا رئيسًا في الرؤية كما نصت في تحقيق استدامةً بيئيّة: والعمل على الحد من التلوث برفع كفاءة إدارة المخلّفات والحدّ من التلوث بمختلف أنواعه، ومقاومة ظاهرة التصحّر، والاستثمار الأمثل للثروات المائية عبر الترشيد واستخدام المياه المعالجة والمتجددّة. ورغم أهمية البعد البيئي، إلا أن برامج القبول في مجال البيئة لم تحظ بأي مقعد خلال العام الدراسي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ رغم حضورها في العام السابق له ولو بشكل محدود جدًا، حيث لم يتجاوز عدد المقبولين (٨٠) طالبًا فقط.

٧. إتاحة القبول في البرامج ذات البعد التطبيقي الذي يؤهل الطلبة للإنخراط في مجالات الصناعة والخدمات المساندة كالمعدات الصناعية والاتصالات وتقنية المعلومات مما يسهم في خلق فرص عمل نوعية في الاقتصاد الوطني. حيث أن مؤشرات الاستيعاب في مثل هذه البرامج محدود كما تشير بيانات القبول للعام ١٤٣٧/١٤٣٨هـ إلى انخفاض نسب القبول في البرامج الهندسية بنسبة (٢٢%) عن العام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ والبرامج المعلوماتية بنسبة (٢٣%).

ثانيًا: توصيات حول تعزيز بعض الخطوات الإيجابية في سياسات القبول والاستيعاب:

١. رغم انخفاض معدلات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي فإن توفير فرص الالتحاق ببرامج التعليم العالي لشريحة كبيرة من الطلبة، يسهم في توفير التعليم القادر على بناء الشخصية، وإرساء منظومة اجتماعية وصحية. وإكساب الطلبة المعارف والمهارات والسلوكيات الحميدة ليكونوا ذا شخصية مستقلة تتصف بروح المبادرة والمثابرة والقيادة. وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل.

٢. تفوق إلتحاق الإناث مقابل الذكور في برامج البكالوريوس يساهم في رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل. وهذا يقود مؤسسات التعليم العالي إلى فتح آفاق جديدة للإناث مما يزيد من حجم مشاركتها في برامج التنمية للوصول إلى رؤية ٢٠٣٠.

٣. ضرورة تطوير سياسات وإجراءات القبول بالتعليم العالي والتي تساعد المؤسسات على تحديد الطلبة الذين سوف يلتحقون بها ليتم تأهيلهم للأدوار التي ينتظرها المجتمع في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

٤. تعديل سياسات القبول في الجامعات وربط عملية التعليم بقدرة الطالب ورغبته للوصول إلى العدالة في القبولات وذلك بتوجيه سياسة القبول للجميع تماشيً مع رؤية المملكة ٢٠٣٠م، التي تسعى لإتاحة التعليم العالي للجميع.

المراجع

١. البنك الدولي (٢٠١٧)، **مؤشرات التنمية العالمية** http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?تاريخ الاسترجاع ١٥-١-٢٠١٨

٢. الإدارة العامة للمعلومات وقياس الأداء (١٤٣٧)،**دليل التخصصات في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية العام الدراسي ١٤٣٧\١٤٣٨هـ**،وزارة التعليم،وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات ،الرياض

٣. الهيئة العامة للإحصاء (١) (٢٠١٧)، **مسح التعليم والتدريب**، إحصاءات التعليم والصحة.

٤. الهيئة العامة للإحصاء (٢) (٢٠١٧)، **سوق العمل**، إحصاءات التعليم والصحة.

٥. آل سالم، علي بن يحيى (٢٠١٧م). **تطوير معايير مقترحة لاستقطاب وإعداد وتدريب المعلمين في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠م**. مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠م في الفترة من ١١-١٢ يناير ٢٠١٧م. جامعة القصيم.

٦. آل عمرو، فهد و دغري، علي (٢٠١٧م). **دور كليات التربية في التنمية المهنية للمعلم في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م**. مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠م في الفترة من ١١-١٢ يناير ٢٠١٧م. جامعة القصيم.

٧. الشبيتي، محمد بن عثمان (٢٠١٦م). التخطيط الاقتصادي للتعليم في ضوء متطلبات العولمة. **مجلة التربية**. الكويت، المجلد ٣٠، العدد ٤٩.

٨. الحاج، حسن (٢٠٠٣م). مؤشرات سوق العمل. المعهد العربي للتخطيط. الكويت، **سلسلة جسر التنمية**، العدد ١٦، السنة الثانية.

٩. الربيعي، فلاح خلف (٢٠٠٩م).إمكانات التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الليبي. **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**. كلية الإدارة والاقتصاد. الجامعة المستنصرية. العراق، المجلد ٧، العدد ٢٠.

١٠. الربيعي، فلاح خلف (٢٠١٧م). تحديات المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا. **المستقبل العربى**. لبنان، المجلد ٣٩، العدد ٤٥٧.

١١. العربي، أشرف (٢٠٠٧م). رأس المال البشري في مصر، المفهوم والقياس. **مجلة بحوث اقتصادية عربية**. الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. القاهرة، العدد ٣٩.

١٢. العطيوي، رغدة محمد (٢٠١٧م). **دراسة تحليلية لبعض الآبعاد في الخطة الاستراتيجية لجامعة القصيم في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م**. مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠م في الفترة من ١١-١٢ يناير ٢٠١٧م. جامعة القصيم.

١٣. القيسي، عيسى حاجي (١٩٩٨م). السكان والعمالة في الاقتصاد الكويت: الدشكلة والسياسات. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**. مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت، المجلد ٢١، العدد ٩١.

١٤. النكاس، جمال (١٩٩٣م). حقوق رب العمل، أنواعها، ودورها في القانون الكويتي وقوانين دول مجلس التعاون. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**.مجلس النشر العلمي.جامعة الكويت،المجلد ١٨، العدد ٦٨.

١٥. **برنامج التحول الوطني**، http://vision2030.gov.sa/sites/default/files/NTP_ar.pdf

١٦. **رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠١٦)** www.vision2030.gov.sa

١٧. سكر، نبيل (٢٠٠٨م). **الإصلاح الاقتصادي في سوريا**. دمشق، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

١٨. شرف، رشا سعد، جادالله، ياسر محمد، تقدير حجم الطلب على التعليم العالي الخاص في مصر من منظور احتياجات سوق العمل، **مجلة مصر المعاصرة**، القاهرة، مج ٩٨، عدد ٤٨٧، ٢٠٠٧.

١٩. عبد الخالق، أسامة علي (٢٠٠٥م). "**الصعوبات التي تعوق المواءمة بين سياسات التعليم والتدريب المهني والتشغيل**". منظمة العمل العربية. الندوة القومية حول متطلبات أسواق العمل العربية في ضوء المتغيرات الدولية. المنعقد في القاهرة في الفترة من ١٤ - ١٦ / ٦ / ٢٠٠٥م.

٢٠. عبد الوهاب، صديقة (١٩٩٤م). التخطيط والخطط الدراسية في التدريس. **آفاق تربوية**، العدد ٤، ١٩٩-٢١٠.

٢١. عزوز، رفعت و عبد الرؤوف، طارق (٢٠٠٩م). **اقتصاديات وتمويل التعليم**. القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

٢٢. غنيمه، محمد متولي (١٩٩٨م). **التربية للعمل وحتمية تطوير سوق العمالة العربية**. القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

٢٣. مقاوس، حليمة و جمعوني، هند (٢٠١٠م). **نحو مقاربات حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**. ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر.

٢٤. وديع، محمد عدنان (٢٠٠٢م). "**التعليم وسوق العمل، ضرورات الإصلاح**". المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

٢٥. وطفة، علي أسعد (٢٠١٦م). الدور التنموي للتربية في دول الخليج العربي : مقاربات نقدية في العلاقة بين التربية والتنمية. شؤون اجتماعية . الإمارات، المجلد ٣٣، العدد ١٣٢، ٧١-١١٢.

٢٦. وكالة وزارة التعليم العالي للتخطيط والمعلومات (١٤٣٢)، التعليم العالي في المملكة العربية السعودية : **مؤشرات ومقارنات دولية**، وزارة التعليم العالي – ط 3 الرياض، 1432 هـ

27. Ashton, D., et. Al. (1993). The Linkages between Education and Employment in Canada and the United Kingdom: a Comparative Analysis. **Comparative Education**, Vol. 29, No. 2.
28. Aithal & Shubhrajyotsna Aithal (2016), 225 IMPACT OF ON-LINE EDUCATION ON HIGHER EDUCATION SYSTEM, **International Journal of Engineering Research and Modern Education**, Volume I, Issue I, 2016
29. Cosma, D., Stanciu, L. (2008). UNESCO Policy and Capacity Development in Educational Planning and Management. **Buletin Stiintific**, 13(2), 93-97.
30. Dragoescu Raluca Mariana (2015), Education As A Determinant Of The Economic Growth. The Case Of Romania, Procedia - **Social and Behavioral Sciences** 197 (2015) 404 – 412
31. Egorshin, A.T., Abliazova, N.O., and Gus,kova, I.V. (2007). Higher Economic Education in Russia, 1990-2025. **Russian Education and Society**. 49(10), 30-52.
32. Eric A. Hanushek (2016),Will more higher education improve economic growth? , **Oxford Review of Economic Policy**, Volume 32, Number 4, 2016, pp. 538-552
33. Haroon Bhorat, Aalia Cassim and David Tseng (2014), **Higher Education, Employment and Economic Growth**, the Labour Market Intelligence Partnership, a research consortium led by the Human Sciences Research Council
34. Joshua Drucker (2015), **Reconsidering the Regional Economic Development Impacts of Higher Education Institutions in the United States**, Regional Studies, 50:7, 1185-1202, DOI: 10.1080/00343404.2014.986083
35. Kruss, Glenda and McGrath, Simon and Petersen, Il- Haam and Gastrow, Michael (2015) Higher education and economic development: the importance of building technological capabilities. **International Journal of Educational Development**, 43 . pp. 22-31.
36. Ludger Woessmann (2014), **The Economic Case for Education, European Expert Network on Economics of Education (EENEE)**, EENEE Analytical Report No. 20 Prepared for the European Commission, December 2014.

37. Pelinescu, Elena (2015), The impact of human capital on economic growth, **Procedia Economics and Finance** ,22 (2015) 184 – 190
38. Robert J. Barro (2013), **Education and Economic Growth**, ANNALS OF ECONOMICS AND FINANCE 14-2, 301–328 (2013)
39. Schwab, klaus (2017), **The Global Competitiveness Report 2017–2018**, World Economic Forum, Geneva.
40. Troman, G. (1989). Testing Tensions: The Politics of Educational Assessment. **British Educational Research Journal**, Vol. 15, No. 3.
41. Wadad, S. and Kamel, K. (2009), "The Nature of Government Expenditure and its Impact on Sustainable Economic Growth" **Middle Estern Fainance and Econmics** 1450-2889 issue 4 Eurojournals, page 37-38.